

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: إقتصاد كمي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
إعداد الطالبين:

- أحمد أمين زهاق
- هيثم بن عبد الرحمان

أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات
دراسة حالة الجزائر 1990 - 2020

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د: بن دقفل كمال
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د: بن لخضر السعيد
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د: قطوش عبد الحميد

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨ هـ

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله رب العالمين الذي بفضلہ أتم هذا العمل

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل " السعيد بلخضر "

من خلال قبوله الإشراف علينا

وتوجيهاته ونصائحه القيمة التي منحها لنا فجزاه الله كل خيرا

كما يطيب انا أن نتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم معنا في هذا العمل المتواضع

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى قرّة عيني وحبّيبتي ومثلي في الحياة "أمي" شفاها الله وحفظها من كل سوء

إلى سندي ونور دربي "أبي" حفظه الله ورعاه

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأصدقاء

إلى كل أساتذة علوم الاقتصاد

إهداء

نحمد الله حمدا يليق بجمال وجهه وعظيم سلطانه

أنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

من قال فيهما الرحمان "وبالوالدين إحسانا"

ريحانة الدنيا ونور عيني إلى التي تعبت وقاست الكثير من أجلي وعلمتني أن الحياة كفاح

ووراء كل تعب نجاح إلى من رضت بالقليل لنصنع منه الكثير لأمي الغالية حفظها الله

إلى أبي حفظه الله ورعاه

إلى كل عائلتي وكل الأهل والأقارب والأحباء

إلى كل الأساتذة في كل المراحل إلى زملائي في الدفعة

وإلى كل من ساهم من قريب ومن بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بالدعاء والكلمة الطيبة

فربا كلمة طيبة خير من ألف درهم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990.2020) وذلك باستخدام المنهج القياسي وتحديد نماذج أشعة الانحدار الذاتي، VAR، بالإضافة إلى إبراز طبيعة العلاقة الموجودة بينهما. خلصت الدراسة إلى أن النموذج الأمثل لدراسة العلاقة بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات هو نموذج VAR(1) كما توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى الكشف عن عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، مما يعكس وجود متغيرات أخرى إلى جانب استقرار سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، تساهم في تحقيق استقرار حالة ميزان المدفوعات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، رصيد ميزان المدفوعات، نموذج VAR.

Abstract:

This study aims to highlight the impact of fluctuations in the Algerian dinar exchange rate on the balance of payments balance during the period (2000-2020), using the standard approach, specifically VAR models, in addition to highlighting the nature of the relationship between them.

The study concluded that there is a weak relationship between the exchange rate and the balance of payments, which confirms that there are other factors that affect the balance of payments balance.

Therefore, changes in the exchange rate do not affect the improvement of the overall balance of payments, while oil prices contributed significantly to the stability of the balance of payments.

Keywords: exchange rate, the balance of payments, econometric model.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر و عرفان
-	الإهداء
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
أ	مقدمة
الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف و أهميته
07	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وخصائصه
08	المطلب الثاني: كيفية تحديد أسعار الصرف و نظريات تحديده .
17	المبحث الثاني: سوق الصرف.
17	المطلب الأول: تعريف سوق الصرف ومزاياه.
19	المطلب الثاني : المتعاملون الرئيسيون في سوق العملات الدولية.
21	المطلب الثالث: أقسام سوق الصرف وعملياته.
23	المبحث الثالث: نظم الصرف.
23	المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابتة (في ظل نظام بريتون وودز).
25	المطلب الثاني: نظام سعر الصرف الحرة أو المرنة.
27	المطلب الثالث : نظام الرقابة على الصرف.
28	خلاصة الفصل.
الفصل الثاني: أساسيات حول ميزان المدفوعات.	
30	تمهيد
31	المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات.
31	المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات.
33	المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات.

35	المبحث الثاني : توازن اختلال ميزان المدفوعات.
35	المطلب الأول : توازن ميزان المدفوعات وأنواعه.
36	المطلب الثاني : اختلال ميزان المدفوعات وأنواعه.
40	المطلب الثالث : أسباب واختلال مقاييس ميزان المدفوعات
43	المبحث الثالث : أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات
43	المطلب الأول : علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات.
44	المطلب الثاني : آلية تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات.
44	المطلب الثالث : أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.
47	خلاصة الفصل
الفصل الثالث : : دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات (1990-2020)	
49	تمهيد
50	المبحث الأول : تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (1990-2020).
50	المطلب الأول : تطور سعر الصرف في الجزائر ما بين (1990-2020).
57	المطلب الثاني : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (1990-2020).
66	المبحث الثاني : قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات يا استخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي. VAR خلال الفترة (1990-2020).
67	المطلب الأول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.
74	المطلب الثاني : تقدير معادلة المعاملات الديناميكية للنموذج قصير الأجل VAR(1)
76	المطلب الثالث : الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر VAR(1).
79	المبحث الثالث : التحليل الاحصائي والاقتصادي لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر.
79	المطلب الأول : تحليل دوال الاستجابة.

81	المطلب الثاني : تحليل مكونات التباين.
83	المطلب الثالث : اختبار Granger السببية.
84	خلاصة الفصل
86	الخاتمة العامة.
88	المراجع العامة

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
51	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة (1994-1990)	01
52	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1994-2000)	02
53	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (2001-2008)	03
54	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (2009-2014)	04
55	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (2015-2020)	05
58	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (1990-1999)	06
61	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (2000-2008)	07
63	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (2009-2012)	08
64	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (2013-2020)	09
69	نتائج اختبارات الاستقرار	10
71	تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج VAR(p)	11
73	نتائج اختبار Johanson للتكامل المشترك	12
74	تقدير نموذج VAR (1)	13
76	نتائج اختبار LM TEST	14
77	نتائج اختبار Box-Pierce/Ljung-box	15
79	تحليل دوال الاستجابة	16
81	تحليل تباين خطأ التنبؤ لمتغير سعر الصرف وميزان المدفوعات	17
83	نتائج اختبار Granger للسببية	18

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
11	يوضح آلية تحديد سعر الصرف بين الدولار و الدينار الجزائري	01
13	تنشيط الطلب على السلع الأجنبية.	02
14	يوضح تثبيت سعر الصرف	03
23	منحنى بياني يوضح منهج نظام ثابت الصرف.	04
44	كيفية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.	05
51	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة (1994-1990)	06
52	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (2000-1994)	07
53	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (2008-2001)	08
54	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (2014-2009)	09
66	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (2020-2015)	10
59	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (1999-1990)	11
62	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (2008-2000)	12
63	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (2012-2009)	13
65	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (2020-2013)	14
67	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة في المستوى	15
67	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة في الفرق الاول	16
68	نتائج دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة في المستوى	17
68	نتائج دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة في الفرق الاول	18
78	نتائج اختبار الاستقرارية لنموذج VAR(1)	19
80	تحليل دوال الاستجابة	20

مَقْدِمَةٌ

يعتبر سعر الصرف العنصر المحوري في الاقتصاد العام للبلاد، حيث أن سعر الصرف ما هو إلا تلك الصورة التي تنعكس على الإقتصاد العام للبلاد. ان آلية سعر الصرف تعتبر العنصر الأهم في التفكير المالي الحديث نظرا لما تكتسبه هاته الأهمية من تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو، وقد اصبحت انظمة أسعار الصرف المتعارف عليها، كسعر الصرف العائم الثابت عاجزة عن إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات للبلدان النامية. ومن الطبيعي أن يكون سعر الصرف ذا أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان، لكونه يؤثر على نظام الاسعار في الاقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات.

من هذا المنطلق الاشكالية التي تطرح نفسها:

ما مدى تأثير تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2020).

وتندرج تحت هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية الآتية:

. ما المقصود بسعر الصرف وميزان المدفوعات؟

- هل التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري كان لها آثار كبيرة في معالجة وتحسين

رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2020).

للإجابة على هذه الاشكالية والاسئلة الفرعية تطرح الفرضيات التالية:

- يعتبر سعر الصرف آلية هامة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

. ساهمت تغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة المدروسة بشكل كبير

في معالجة وتحسين رصيد ميزان المدفوعات.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في ما يلي:

يستمد هذا البحث أهمية من خلال المكانة التي يلعبها سعر الصرف لكونه يؤثر على التغيرات الكلية وعلى موقف ميزان المدفوعات، كما أن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، كما أن تظهر أهمية سعر الصرف في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي تمر بها الجزائر، كما أن الجزائر لجأت إلى سعر الصرف للوصول إلى التوازن الخارجي .

أهداف البحث:

1. نهدف في هذا الدراسة إلى إبراز الجوانب المهمة لهذا الموضوع من خلال:
2. نهدف في هذه الدراسة إلى محاولة فهم وإدراك العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات .
3. محاولة دراسة أثر تغيرات في أسعار الصرف على الاقتصاد الجزائري .
4. محاولة معرفة مدى نجاح سعر الصرف كأداة لتصحيح عجز ميزان المدفوعات .

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات يعود لعدة أسباب منها:

- الاعتناء بدراسة كل من سعر الصرف وميزان المدفوعات .
- معرفة مدى تأثير تغير في سعر الصرف على ميزان المدفوعات .

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: سنتناول الدراسة في اطار زمني محدود ما بين الفترة 2000-2022

الحدود المكانية: سنتطرق في دراستنا إلى أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر .

المنهج المستخدم:

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي المعتمد في الفصلين الاول والثاني الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في دراسة النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات، إضافة لذلك دراسة سعر الصرف كوسيلة لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال استعمال المؤثرات الكمية التي تحلل الاوضاع الاقتصادية والمالية .

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي تناولها هذا الموضوع أو بعض أجزائه:

أويابة صالح: أثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية (2010-2011) تهدف هذه الدراسة إلى أثر تغير سعر الصرف على التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر، من خلال تعديل سعر الصرف العملة، استخدام احتياطات الصرف، الرقابة على الصرف.

كمال العقريب، "أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرت: نقود، مالية و بنوك، جامعة البليدة، 2002/2002. أنجزت الدراسة في أربعة فصول: الفصل الأول تضمن سعر الصرف محدداته و مخاطره أما الفصل الثاني تناول فيه الباحث ماهية ميزان المدفوعات، الاختلال في ميزان المدفوعات و كيفية معالجته، وتطرقنا في الفصل الثالث إلى سعرت الصرف كآلية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات أما الفصل الرابع فخصصه لدراسة حالة الجزائر.

صعوبات البحث:

إن من أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة هي كون الموضوع موسعا مما يصعب علينا الإلمام بكل جوانبه.

هيكل البحث:

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول، سبقتهم مقدمة للموضوع وتنتهي بخاتمة عامة التي تحتوي ملخص عام عن الموضوع، من جانب النظري يوجد به فصلين، الفصل الأول تطرقنا فيه إلى تعريف عام لسعر الصرف ومحدداته أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى تعريف ميزان المدفوعات.

أما الجانب التطبيقي وهو الفصل الثالث الذي يتناول دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية كمية من خلال إيضاح وتتبع أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال فترة (1990-2022).

الفصل الأول:

عموميات حول سعر الصرف

تمهيد:

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو والتي تتميز بانحصار إمكانيات التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الداخلي بصفة عامة.

إن آلية سعر الصرف تعتبر العنصر الأهم في التفكير المالي الحديث نظرا لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمن تبعا للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة، حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الاستثمارات وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع.

وقد أصبحت أنظمة أسعار الصرف المتعارف عليها، كسعر الصرف العائم الثابت عاجزة عن إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات للبلدان النامية، وبالنظر إلى سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الغير متوازنة والمتكافئة تعرف ثقل المديونية الداخلية والخارجية المتزايدة، والمنظمات المالية والنقدية الدولية تقترح التخفيض في حجم هذه المديونية، وتبعا لذلك التحكم في ميكانيزمات أسعار الصرف لإيجاد حلول ناجحة لعملية التنمية.

وفي هذا الفصل سنتطرق الى: عموميات حول سعر الصرف، وكيف يتحدد سعره وأهم أسواقه وبعض النظم التي يتبعها، ونقسم هذا الفصل الى العناصر التالية:

المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف و أهميته.

المبحث الثاني: سوق الصرف ومزاياه ونظمه.

المبحث الثالث: نظم الصرف.

المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف و أهميته

كل دولة من الدول لديها عملة خاصة بها، تتخذها كمقياس للتعبير عن قيمة السلع المحلية المعروضة فيها حيث تعد من وجهة نظر المقيمين فيها " كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها" ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى، وللتوضيح أكثر سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف سعر الصرف، كيفية تحديد أسعار الصرف و نظريات تحديده.

المطلب الاول: تعريف سعر الصرف وخصائصه

يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين:

- فمن الزاوية الأولى يمكن تعريف سعر الصرف على أنه " عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي.

- أما من الزاوية الثانية يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمنًا لوحدة واحدة من العملة الوطنية [1].

أولاً: تعريف سعر الصرف:

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر، وسعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدة من العملة المحلية.²

يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب، ومن جانب آخر إن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني، أو بعبارة أخرى فإن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني.

ومع اختلاف التعاريف حول سعر الصرف إلا أنها كلها تؤكد أن سعر الصرف هو:

- عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس.

- أن عملية المبادلة تتم وفقاً لسعر معين.

¹ سمير فخري، أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، تاريخ الزيارة 2023/06/03 على الساعة 00.02
www. iraqiameranccei.org،

² محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع، 1999.

- تتم عملية المبادلة في سوق الصرف الأجنبي.

- يعد أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية.

تعد أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك تقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويقها ويمكن توضيح أهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق وعلى مستويين الكلي والجزئي، وهذه الأسواق هي: سوق الأصول، سوق السلع، سوق عوامل الإنتاج، حيث يربط سعر الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة، ويتضح من هذا أن العلاقة بين القدرة على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقي عكسية.¹

ثانياً: أشكال سعر الصرف²

1- **سعر الصرف الإسمي:** هو مقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

وينقسم سعر الصرف الإسمي سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد. ويتغير سعر الصرف الإسمي يومياً وتسمى هذه التغيرات تحسناً أو تدهوراً في قيمة العملة المحلية، التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما التدهور يعني انخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية.

2- **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة، وهو يقيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلاً ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد

¹ سمير فخري، أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، تاريخ الزيارة 2023/06/03 على الساعة 00.02
www. iraqiameranccei.org،

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 04، 2003.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$TCR = \frac{TCN / PdZ}{1\$ / Pus} = \frac{TCN * Pus}{PdZ}$$

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

Pus: مؤشر الأسعار في أمريكا.

PdZ: مؤشر الأسعار بالجائر.

1\$/Pus: تعطينا القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا.

TCN/PdZ: تعطينا القوة الشرائية للدولار بالجائر.

وكما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجائر ، لان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجائر.

3- سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما . وبالتالي مؤشر سعرا لصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ، ونستعمل في حساب سعر الصرف الفعلي مؤشرات مختلفة مثل: مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية .

$$TCNE = [\sum_p Z_p X^p_o (e^p_t / e^f_t) / \sum_p x^p_o (e^p_o / e^f_o)] * 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_o} * 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{pr} * 100$$

$(e^{pr})_o$, $(e^{pr})_t$: سعر صرف عملة البلد p بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على

التوالي .

$INER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي مقارنة بالدولار في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.

e^p_o , e^p_t : سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس o .

e^e_o , e^f_t : سعر رف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو الأساس o .

X^p_o : قيمة الصادرات إلى الدولة p في سنة الأساس ومقومة بعملتها.

ZP: حصة الدولة p من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة بعملة هذه الأخيرة .

إذا كان هدف المؤشر هو قياس اثر تغير سعر الصرف على عوائد الصادرات فتستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر ، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فتستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان ، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد محدود من السلع بالنسبة لبلد ما إلى العالم فتستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر ، أما سنة الأساس فيتم اختيار سنة يكون فيها اقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن.

4- **سعر الصرف الحقيقي الفعلي:** يعتبر سعر الصرف الفعلي سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ، ومن اجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج ،لابد أن يخضع إلى التصحيح بإزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية .

$$\begin{aligned} \text{TCRE} &= \sum_p x^p_o (e^{\text{pr}})_t / x^p_o (e^{\text{pr}})_o * 100 \\ &= \frac{\sum_p Z_p [(e^{\text{pr}})_t * (p^p_t / p^r_t)] * 100}{(e^{\text{pr}})_o (p^p_o / p^r_o)} \\ &= \sum_p \text{IRER}_{\text{pr}} * 100 \end{aligned}$$

p^p_o , p^p_t : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي .

P^r_o , P^r_t : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي .

IRER_{pr} : مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري

بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

المطلب الثاني: كيفية تحديد أسعار الصرف و نظريات تحديده .

1: كيفية تحديد أسعار الصرف .

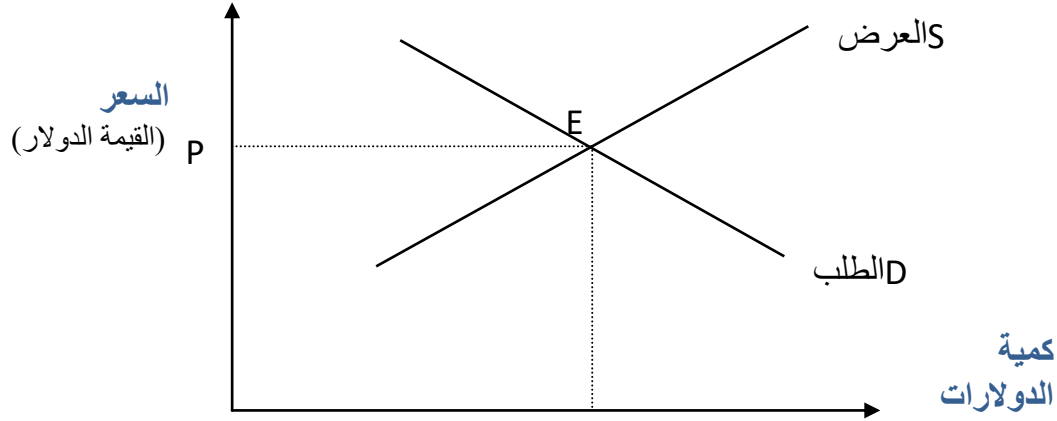
يتحدد سعر الصرف بإحدى الحالتين:

أولا : **التحديد الواقعي لسعر الصرف:** في هذه الحالة يتحدد سعر الصرف كأى سعر آخر من خلال تفاعل قوي الطلب و العرض على العملة، بما في ذلك جميع العوامل المؤثرة فيه مثل المضاربة، و مستوى أسعار الفائدة، وسعر الخصم و غيرها، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة و بقية العملات الأخرى، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض و الطلب بعيدا عن التدخلات الحكومية، تحت النظام المرن أي بسعر صرف معوم .

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

وعليه فإن العرض و الطلب هما المحددان الأساسيان لسعر العملة . فهناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المطلوبة منها و علاقة طردية بين قيمة هذه العملة و الكمية المعروضة و الشكل التالي يوضح آلية تحديد سعر الصرف بين الدولار والدينار الجزائري:

الشكل رقم (01): يوضح آلية تحديد سعر الصرف بين الدولار و الدينار الجزائري .



المصدر: خالد صافي الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005 ص 366.

▪ المنحنى **D**: يمثل جانب الطلب و يأتي من جانب البلد المستورد (و يندرج ضمن الجانب المدين من ميزان المدفوعات) ووفقا لقانون الطلب هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المطلوبة منها .

▪ المنحنى **S**: يمثل جانب العرض و يأتي من جانب البلد المصدر (و يندرج ضمن الجانب الدائن من ميزان المدفوعات) و طبقا لقانون العرض هناك علاقة طردية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المعروضة منها.

▪ و يعتبر سعر الصرف المحدد في النقطة **E** أي تقاطع منحنى العرض و الطلب عن سعر التوازن و هذا معناه أن كمية الطلب على الدولارات تساوي كمية عرضها، و لكن ماذا يحدث لو ازداد الطلب أو العرض على الدولارات في سوق الأجنبي ؟

وقبل أن نجيب على هذا السؤال لا بد لنا أن نتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى الطلب على الدولارات فهناك ثلاثة أسباب رئيسية أو محددات وراء الطلب على الدولار الأمريكي من خارج الولايات المتحدة الأمريكية وهي:

(1) التجارة الدولية للسلع و الخدمات: فمثلا المستورد الجزائري الذي ينوي شراء سيارة أمريكية فإنه سيتوجب عليه إقتناء الدولارات الأمريكية لتسديد قيمتها للعميل الأمريكي في نيويورك، وبالتالي يولد الطلب على سلع و خدمات بلد معين الطلب على عملته.

(2) شراء السندات والأسهم الأمريكية: إذا أراد بنك معين لدولة ما أن يشتري سندات حكومية أمريكية فعليه أن يحصل على الدولار مقابل بيعه لعملة بلده وبالتالي فإن الطلب على الأصول المالية لدولة ما يترجم بالطلب على عملة هذه الدولة.

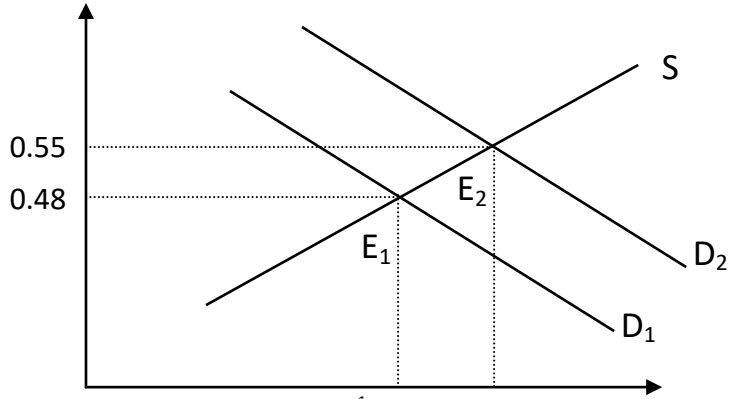
(3) شراء العقارات والإستثمارات الإقتصادية الأجنبية: مثل المصانع و المعدات فمثلا شراء مصنع في مدينة نيويورك يتطلب الحصول على الدولارات لتسوية عملية الشراء .

فجميع الأسباب السابقة تؤدي إلى زيادة الطلب الجزائري على الدولار الأمريكي، فإذا حدث العكس في هذه العمليات السابقة فالأمريكيون الذين يريدون شراء سلع و خدمات جزائرية أو الإستثمار في السوق المالية الجزائرية عليهم بيع دولاراتهم و شراء الدينار الجزائرية الذين هم في حاجة إليها ، وبالتالي فهم يقومون بعرض الدولار والطلب على الدينار الجزائري . فإذا إزداد الطلب على الدولارات، في سوق الصرف الأجنبي من جانب المستوردين الجزائريين نتيجة لزيادة إحتياجهم على شراء السلع الأمريكية مع ثبات عرض الدولار، فإن منحى الطلب سينتقل من D1 إلى D2 وبذلك ينتقل مستوى التوازن من E1 إلى E2 وهو ما يجعل سعر التوازن يرتفع من 0.48 إلى 0.55 دينار للدولار وبالتالي تحسن قيمة الدولار بالنسبة للدينار وفي المقابل انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، فيتعين على المستورد الجزائري أن يدفع عدد أكبر من الدينار لحصوله على دولار واحد.¹

¹ خالد صافي الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005 ص 366.

والشكل أدناه يوضح تحديد سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار بزيادة الطلب:

- شكل (2) - تنشيط الطلب على السلع الأجنبية



المصدر: خالد صافي الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص366.

ونفس الشيء سيطراً على سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار من تغيرات ارتفاع وانخفاض عند حدوث تغيرات زيادة أو نقصان في ظروف العرض من الدولارات الأمريكية في سوق الصرف الأجنبي وبافتراض ثبات ظروف الطلب.

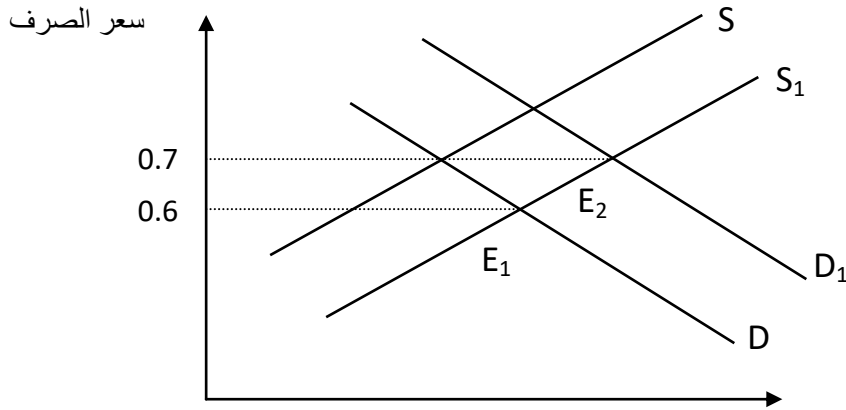
ثانياً: تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف الثابت السعر المحدد قانوناً من طرف الحكومات حيث تتدخل السلطات النقدية بتحديد القيمة الخارجية لعملتها الوطنية خلال فترات متفاوتة لكي تحافظ على قيمة عملتها واستقرار سعرها والحيلولة دون ارتفاع السعر أو انخفاضه على المستوى المحدد متصدية بذلك لقوى السوق وتأثيرها.¹

ولقد تم بموجب نضام سعر الصرف الثابت ربط العملات بالذهب والذي يمكن تحويله إلى الدولار، فلنفرض أن الجزائر قررت تثبيت سعر الصرف الدولار مقابل الدينار بـ 0.7 ونتيجة لعملية ما قررت الو. م. أ زيادة الاستثمارات في الجزائر وبالتالي زيادة عرض الدولار وانتقال منحنى العرض إلى اليمين من S إلى S₁ وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 55.

الشكل رقم (03): يوضح تثبيت سعر الصرف



المصدر: خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص ص 372- 370

فهذا العمل سيؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار إلى 0.6 مثلاً و لأن الحكومة قررت تثبيت هذا السعر فأنها ستحاول منع انخفاض الدولار إلى المستوى 0.6 وبالتالي تلجأ إلى شراء كميات من الدولار مقابل الدينار و بالتالي زيادة الطلب على الدولار فينتقل منحنى الطلب لأعلى من D إلى D1 وبذلك ثبات السعر عند 0.7 والعكس صحيح عند شراء السلع الأمريكية .

ولكن استمرار نظام تثبيت سعر الصرف يشكل صعوبة بالغة حيث يتطلب هذا النظام لاستمرارية وجود إحتياطي من العملات الأجنبية تمكن البنك من التدخل بائعاً ومشترياً للعملات كلما لزم الأمر، ونظراً لمحدودية الاحتياطيات ونفاذها، فلا يمكن أن يستمر هذا النظام عند سعر محدد مثل 0.7 لذا نرى أن الدول التي تطبق النظام الثابت تغيره من حين لآخر وذلك لإعطائه نوعاً من المرونة.¹

¹ خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص ص 372، 370 .

ثالثاً: نظريات تحديد سعر الصرف .

1- نظرية تكافؤ القوة الشرائية: صاحبها الإقتصادي السويدي JUSTAF CASSEL و

انتشرت في العشرينيات من القرن الماضي وتعتمد على الأجل الطويل - من مبدأ أن سعر

الصرف ما بين عملتين هو ببساطة نسبة المستوى العام لأسعار القطرين .

مثال: إذا كان سعر الطن من الحبوب هو 2 دولار في الولايات المتحدة يساوي 1 باون في

بريطانيا فإن سعر صرف الدولار إزاء الباون هو:

$$2 = \frac{\text{سعر الصرف}}{1 \text{ باون}} = \frac{2 \text{ دولار}}{1 \text{ باون}}$$

وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفروض:

- عدم وجود تكاليف النقل أو التعريفات أو أية قيود على حرية تدفق التجارة الدولية .

- عدم حدوث تغيرات هيكلية (الحروب) في الدول الشريكة .

- عدم حدوث تدفقات واسعة لرأس المال خلال فترات تغير سعر الصرف فيها، وتعتمد هذه النظرية

في قياس مستوى الأسعار على طريقة الأرقام القياسية إعتقاداً على الصيغة الآتية:

$$R_1 = R_0 \times \frac{N_2}{N_1}$$

حيث: R_1 : سعر الصرف الجديد.

R_0 : سعر الصرف القديم .

N_1 : الرقم القياسي للتغيير في الأسعار المحلية .

N_2 : الرقم القياسي للتغيير في الأسعار العالمية .

ويلاحظ في هذه النظرية أنها تركز على الأسعار الداخلية وتهمل العوامل الأخرى، كما أنها تركز

على الأجل الطويل وتهمل دور التقدم التكنولوجي وتغير أذواق المستهلكين الأجانب على مستوى سعر

صرف العملة .

2 - الطريقة النقدية: تفترض هذه النظرية بأن سعر الصرف يتحدد من خلال توازن الطلب الكلي

مع العرض من العملة الوطنية لكل قطر، بافتراض أن عرض النقد يتحدد بصورة مستقلة عن السلطة

النقدية في حين يعتمد الطلب على النقود على مستوى الدخل الحقيقي للقطر والمستوى العام للأسعار و

سعر الفائدة، فإذا ارتفعت الأسعار ومعها الدخل الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من قبل

الأفراد والمشروعات

لاستخدامها في المعاملات اليومية كذلك إذا ارتفع سعر الفائدة، سترتفع الكلفة الفرضية لحيازة النقود بدلا من الأصول التي تحمل فائدة وبالتالي فإن العلاقة عكسية ما بين الطلب على النقود وسعر الفائدة، إذن في ظل مستوى معين من الأسعار والدخل الحقيقي يتحدد سعر الفائدة بتقاطع منحني الطلب وعرض النقود لكل قطر .

3- طريقة ميزان محفظة الأوراق المالية: لاحظنا من الطريقة النقدية أنها أهملت التقلبات في

أسعار صرف العملات الرئيسية طوال فترة التعويم (منذ عام 1973) وأنها ركزت على دور النقود و أهملت التجارة كمحدد لأسعار الصرف و أفترضت الطريقة بأنها الأصول المحلية و الأجنبية ذات بدائل كاملة و بالتالي إستخدمت طريقة الميزان المحفظة أو ما يسمى بنموذج أسواق الأصول و التي تقوم على الإفتراضات التالية:

- تفترض طريقة المحفظة بأن الأسهم المحلية و الأجنبية ذات بدائل غير كاملة .
- يتحدد سعر الصرف من خلال توازن العرض مع الطلب على الأصول المالية .
- للتجارة دور أساسي في تحديد سعر الصرف .

و هي تفيد الزيادة في عرض النقد للقطر الأم ستقود إلى إنخفاض مباشر في سعر الفائدة للقطر، و سيحول الطلب من الأسهم المحلية إلى العملات و الأسهم الأجنبية و سينجم عن هذا الإنتقال إنخفاض مباشر في قيمة عملة ذلك القطر و مع مرور الوقت سيحفز هذا الإنخفاض في قيمة عملة صادرات القطر نحو الزيادة مقابل تخفيض الواردات الأمر الذي سينجم عنه بالتبعية فائض تجاري و إرتفاع في قيمة العملة المحلية بقدر يعادل الإنخفاض الذي حصل في بادئ الأمر.

المبحث الثاني: سوق الصرف

سننتظر في هذا المبحث إلى تعريف سوق الصرف ومزاياه ، و أقسام سوق الصرف.

المطلب الأول: تعريف سوق الصرف ومزاياه:

يعرف سوق الصرف بعدة تعريفات لكن اشملها هو هذا التعريف:

أولا : تعريف سوق الصرف:

هو السوق الذي يتم من خلاله عمليات بيع وشراء العملات الصعبة، وهو غير محدد بمكان يجتمع فيه البائع بالمشتري، لأن عملياته تتم باستعمال أجهزة تداول إلكترونية ومعلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكة اتصال تم إنشاءها من طرف شركات الخدمات المالية .
سوق الصرف هو أكثر الأسواق اتحادا في العالم ولا تعامل فيها يتم في سلع متطابقة ومتماثلة (جنيهات، دولارات ...)، والتنظيمات التي يخضع لها المتعاملون في هذا السوق صارمة إلى جانب سرعة إبرام الصفقات.

ثانيا: مزايا سوق صرف:

يتميز السوق الصرف بالسعة والعمق والسيولة العالية وهذه الأمور تعد مؤثرة فعلا، فقد قدر أن أكثر من أم أكثر معدلات التداول نشاطا في البورصة مثل اليورو ،الدولار الين الياباني يمكن أن تتغير حوالي 18000 مرة في يوم واحد.

ومن مميزات هذا السوق العملاق:

- هو أننا نجد المراكز المالية مفتوحة للعمل طول الوقت،

-ونجد البنوك وغيرها من المؤسسات تتاجر في الدولار وغيره من العملات في كل ساعة في النهار وفي الليل بعيدا عن الفجوات الصغيرة المحتملة في العطل الأسبوعية، وفي المراكز المالية حول العالم، حيث تتداخل ساعات العمل ،فبينما تغلق بعض المراكز أبوابها تفتح أخرى أبوابها للعمل وتبدأ بالتداول،

-فسوق تداول العملات الأجنبية يتبع الشمس حول الأرض، فكل يوم عمل يبدأ أولا في المراكز المالية في آسيا والباسيفيك، في نيوزيلندا، ثم في سيدني في أستراليا، تتبعها طوكيو وهونغ كونغ وسنغافورة بعد ساعات قليلة، بينما تكون الأسواق في هذه المراكز الآسيوية مازالت نشطة يبدأ التداول في البحرين وغيرها من دول الشرق الأوسط وفي وقت متأخر من عمل طوكيو تفتح الأسواق الأوروبية أبوابها، ولاحقا بعد الظهر في أوروبا يبدأ التداول في نيويورك وغيرها من مراكز الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيرا نتم

الدائرة عندما يصل الوقت إلى ما بعد الظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، يكون الا ليوم التالي قد بدأ في منطقة آسيا الباسيفيك ،حيث تفتح الأسواق هناك وتبدأ العملية مرة أخرى¹.

1- مزايا سوق صرف العملات الدولية:

ميزة التجارة في سوق العملات الدولية وايجابيته الاولى، هي:

1-1- استمرار التعامل مدة 24 ساعة في اليوم . هذا ما يفسح المجال امام كل متعامل ان يخصص جزءا من وقته، وبحسب ما تسمح ظروفه لذلك . في حين نرى البعض يتفرغون لهذا العمل، نرى البعض الآخر يمتهنونه كمهنة اضافية يحسنون دخلهم بواسطته . وهم يستطيعون ان يخصصوا لذلك عدة ساعات في فترة ما بعد الظهر، او المساء، بصرف النظر عن البلد او المنطقة التي يعيشون فيها . اما الاسهم فالتعامل فيها محكوم بتوقيت البلد العائدة اليه . ففي امريكا مثلا نرى ان التعامل يبدأ عند التاسعة والنصف صباحا، ويختم عند الرابعة بعد الظهر بتوقيت نيويورك .

1-2 - في سوق العملات تتوفر في كل لحظة ظروف المتاجرة، بصرف النظر عن وضع الاقتصاد عامة هذا الوضع الذي يفرض على سوق الاسهم فترة تراجع قد تدوم طويلا يستحيل فيها العمل في العملات بإمكان المتعامل ان يبيع في سوق متراجع وان يشتري في سوق مرتفع . وهذا يوفر له امكانية الربح في الحالتين.

1-3 - يسهل المتاجرة بالعملات نظرا لقله عددها، فالرئيسية منها لا تزيد على ستة أزواج، وهذا يوفر امكانية التركيز عليها وتحليلها . كما انه يرفع من نسبة الاصابة في تحديد الهدف ويقلل نسبة الخطأ، في حين ان الاسهم التي يتم التعامل فيها يزيد عددها على مئات الآلاف مما يربك المتعامل احيانا فيلجأ الى سبل مختلفة غير مأمونة الجانب لتحديد وجهة عمله .

1-4 - في سوق العملات يمكنك الحصول على فترة تعامل وهمية مجانية، تتدرب فيها على سير العمل، بينما يتعذر ذلك في سوق الاسهم . كما يمكنك الحصول على اخبار السوق بشكل دوري ومتواصل، وعلى الرسم البياني أيضا.

¹ نظرية تعادل القوة الشرائية // http://www.habtoor.com/thinkingclearly_arabic/h

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

1-5- في سوق العملات بإمكانك تجربة العديد من شركات الوساطة في السوق بفتح حساب مصغر تجريبي او وهمي وهو يوفر لك فترة تدريب بخطر محدود لان خسارتك لنقطة واحدة في هذا الحساب تساوي في الحالة القصوى خسارة دولار واحد . وهذا متعذر في الاسواق الاخرى.¹

المطلب الثاني : المتعاملون الرئيسيون في سوق العملات الدولية:

أولا : البنوك العالمية : ليس خافيا على احد ان البنوك هم اكبر وأهم اللاعبين في ساحة تجارة العملات العالمية . هم يجرون آلاف من الصفقات اليومية على مدار الساعة، يتبادلونها بين بعضهم، او مع البروكر والمستثمرين العاديين، عبر ممثلهم الدائمين في هذا المجال . ولا يخفى ايضا ان التأثير الاكبر في تحريك السوق وتحديد وجهته ينحصر في يد كبار البنوك العالمية، اذ ان صفقاتهم اليومية تبلغ مليارات الدولارات . وعلى سبيل المثال نذكر من هؤلاء:

UBS ، Barclays Bank ، Citibank ، JP Morgen Chase ، Deutsche Bank

ثانيا : البنوك المركزية: البنوك المركزية تجري صفقاتها في هذا السوق بتكليف من حكوماتها، وهي تتحرك في معظم الاحيان للتأثير في مجرى الوجهة التي تتخذها عملاتها الخاصة، بحسب المصلحة التي تنسجم مع سياساتها المالية، وتحمي بالتالي مصالحها الاقتصادية.

ثالثا : الصناديق الاستثمارية: هي تعود في معظمها الى الى مؤسسات استثمارية، او صناديق تقاعد، او شركات تأمين، تتدخل في السوق بحسب ما تمليه مصالحها . أشهر هذه الصناديق نذكر "كوانتوم" وهو الصندوق الذي يملكه المستثمر المشهور جورج سوروس، وهو الذي كتب تاريخا في هذا المجال وما زال يعتبر من اكبر المستثمرين القادرين على توجيه التأثير في مجرى السوق.

رابعا : عملاء تجارة العملات: مهمة هؤلاء تنحصر في الربط الدائم بين المشتريين والبائعين . بتعبير آخر هم يتحركون من جهة كوسطاء بين مختلف البنوك، ومن جهة ثانية بين البنوك والمستثمرين العاديين . ومقابل عملهم هذا تراهم يحتسبون عمولة او ما يسمى بروكراج.

¹ الاطلاع بتاريخ 2023/05/29 على الساعة 02:45 <http://www.sahm-trade.com/sight.htm>

خامسا : الاشخاص المستقلون: هؤلاء هم الاشخاص العاديون الذين يجرون يوميا عمليات تبادل هائلة بين العملات لتمويل رحلاتهم المزمعة، أو لتأمين الحصول على مرتباتهم، أو على تقاعدهم، الخ.

واليوم على أثر الثورة التي أدخلتها الانترنت على عمليات الاتصالات العالمية، وبعد الانهيارات المتتالية التي شهدتها أسواق الأسهم، وتحت تأثير الأجواء الضبابية الذي تشهده أسواق سندات الخزينة العالمية، يتنامى شيئا فشيئا دور المتعاملين المستقلين الذين يملكون مبالغ مالية متواضعة في عمليات البيع والشراء اليومية السريعة " داي ترايدر ". يتنامى تأثيرهم وينمو عددهم في سوق تبادل العملات الأجنبية، بحيث ان الكثيرين منهم باتوا يمتنون هذا العمل، ويمضون ايامهم أمام أجهزة الكمبيوتر يبيعون ويشتررون كل بحسب رؤيته لمجرى أحداث اليوم.

يبدأ عمل تاجر العملات الاجنبية في اوربا الغربية مثلا، في السابعة والنصف صباحا في الثامنة يكون العمل في أوجه من الضروري ان تخصص النصف ساعة الاولى كل يوم لتحليل اوضاع السوق، ودراسة مستجدات النهار من الوجهتين الموضوعية الاساسية، والتقنية الفنية، يتم بعدها الاطلاع على الجديد في الصحف اليومية، او تبادل المعلومات والتسريبات الواردة الى السوق والتي من شأنها التأثير على مجرى الاسواق . وهكذا يتم تكوين فكرة واضحة، ينشأ منها برنامج اليوم الذي لا بد من تطبيقه ومن تعديله ان دعت الحاجة الى ذلك ليتم عمل النهار. تاجر العملات . من هو ؟

قبل كل شيء دعونا نعرف بتاجر العملات المياوم " داي تريدر " . بم يهتم ؟ وما هي المغريات التي تشد الافراد الى هذه المهنة.

المهنة ؟ نعم مهنة كسائر المهن، ولعلها أكثرها اثارة على الاطلاق، واشدها مدعاة للالتزام والمصداقية والجرأة والثبات . ومن مارس هذه التجارة دون ان يجعل منها مهنة، فانما هو يخاطر بتحويلها الى لعبة روليت، يعتمد فيها على الحظ أولا واخيرا، فاذا به يخيب أكثر مما يصيب .

المياوم في تجارة العملات هو موظف شركة بروكر، او بنك، او اية مؤسسة مالية اخرى، يعمل لها في البورصة ويسهر على رعاية مصالحها . ولكن يمكننا ان نضيف الى هذا التعريف، تعريفا آخر يقدم فئة أخرى من التجار هؤلاء يعملون لحسابهم الشخصي ويخاطرون باموالهم الخاصة في سبيل الحصول على أرباح معينة من جراء تجارتهم .

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

وهؤلاء هم الفئة التي تعنينا في حديثنا، فما الذي يدفعهم في الحقيقة لممارسة هذه المهنة؟ الترايد هو سيد نفسه: يعيش حيث يشاء، يعمل حيث يشاء، دون هموم الرئيس والمرؤوس الى جانب ذلك، ولعل هذا هو العامل الالهم، فان هذا العمل يوفر لمن يتقنه امكانية توفير ربح هائل في يوم واحد بشكل لا يوفره اي عمل آخر شرط ان تتوفر طبعاً في العامل كل الشروط التي تؤدي الى نجاحه هذا . والا فان للفشل طعماً مرّاً، نجانا الله منه .

لعل ما يميز اسواق تجارة العملات عن غيرها من الاسواق . هو كونها توفر الامكانية للمتعامل فيها ان يحقق ربحاً في السوق المنحدر كما في السوق المرتفع . وذلك على عكس اسواق الاسهم حيث ينحصر الربح في السوق المرتفع، وتتحكم الخسارة بالمتعامل في السوق المنخفض¹ .

المطلب الثالث: أقسام سوق الصرف وعملياته.

ينقسم سوق الصرف الى اقسام هم:

أولاً : أقسام السوق :

1-1 سوق الصرف العاجل: غالباً ما يتم التعامل في أسواق الصرف بيعة و شراء للعملات الأجنبية على أن تتم تلك المعاملات بحد أقصى يومين، وهو ما يعرف بسوق الصرف الحاضر، ويعرف سعر الصرف الذي تتم به تلك المعاملات بسعر الصرف الحاضر.

1-2 سوق الصرف الآجل: تخضع عملية شراء وبيع العملات الأجنبية في سوق الصرف الآجلة إذا تم الاتفاق على تسديد الأموال بعد أكثر من يومين في تاريخ لاحق، ولهذا يمكن اعتبار سوق الصرف الآجل على أنه اتفاق على مبادلة عملة ما بأخرى في المستقبل، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملة المتبادلة في وقت إجراء العقد وعادة ما يتضمن السوق مجموعة من الآجال (30 يوم، 90 يوم، 18 شهر، 05 سنوات).

1-3 سوق مقايضة العملات: يعتبر سوق مقايضة العملات امتداد للسوق الآجل، و مقايضة العملات عبارة عن عملية تؤمن لعون اقتصادي إمكانية شراء و بيع عملة مقابل آخر في آن واحد مع

¹ من موقع بتاريخ 2023/05/29 على الساعة 02:47، <http://www.sahm02:47.sight.htm.trade.com/forex>

مواقيت دفع مختلفة و عليه فعلية المقايضة هي صرف العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن يحدد مسبقا.

ثانيا :عمليات السوق:

1-1 المضاربة: تقوم المضاربة في سوق الصرف على أساس التخمينات المستقبلية لأسعار العملات ،فإذا ما توقع المتعاملون في سوق الصرف أن سعر عملة ما سيرتفع في المستقبل فسوف يتجه هؤلاء إلى شراء أكبر قدر من هذه العملة لبيعها عندما يرتفع سعرها في المستقبل ،وإذا ما توقعوا أن سعر إحدى العملات سينخفض مستقبلا فإنهم سيبيعون كل ما لديهم من هذه العملة والإتجاه لشراء عملة أخرى يتوقعون ارتفاع ثمنها مستقبلا.

1-2 المراجعة: تقوم فكرة المراجعة- التحكيم- على أساس الإستفادة من فروقات أسعار الصرف الممكن حدوثها في لحظة ما في أسواق الصرف المختلفة¹،حيث يوجد المتاجرون باستمرار في انتظار فرص اختلاف الأسعار حيث يقومون بعمليات البيع والشراء، وكلما اتسعت فروقات أسعار العملة الواحدة مقارنة بالعملات الأخرى، كلما اتجه الكثير من تجار العملة الذي يطلق عليهم المحكمين أو المراجحين ببيع العملات المتواجدة لديهم بالعملة التي تمكنهم من الحصول على أعلى الأرباح بمبادلتها مرة أخرى.

¹ أسامة محمد الفولي -مجدى محمود شهاب-الدار الجامعية الجديدة، الطبعة 1997.

المبحث الثالث: نظم الصرف.

النظم المتعارف عليها في تحديد أسعار الصرف الخارجي و النظريات المفسرة له، نتطرق فيما يلي إلى عدد من نظم الصرف التي عملت بها مختلف الدول.

المطلب الاول: - نظام سعر الصرف الثابتة (في ظل نظام بريتون وودز).¹

وهو نظام إندثر و لم يعد قائما و يتم في ظل الشروط التالية:

- أن تكون للعملة الوطنية قيمة ثابتة بالذهب.

- أن تكون العملة الوطنية قابلة للصرف بالذهب و العكس بدون قيد ولا شرط طبقا للمعدل الثابت

المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.

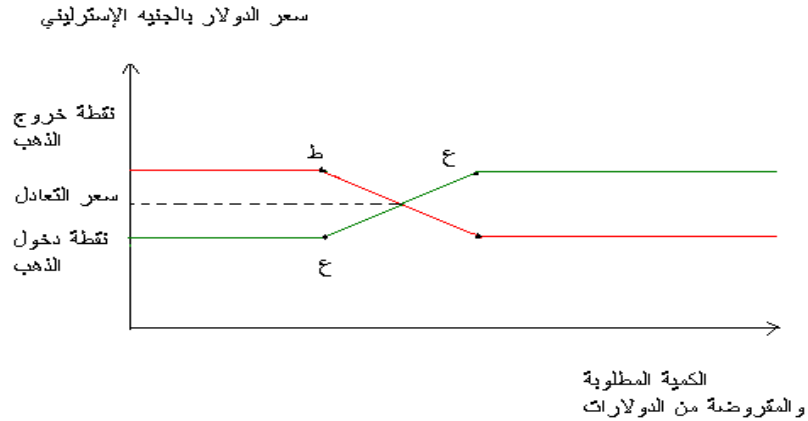
- أن تكون هناك حرية في تصدير وإستيراد الذهب

ويترتب عن إرتباط عملات الدول بشبكة من اسعار الصرف الثابتة بالنسبة للذهب وجود أسعار

ثابتة أيضا بين تلك العملات و الإختلاف الطفيف الممكن أن يوجد هو في أسعار الذهب المتأرجحة بين

الدول حسب تكاليف نقله و التأمين عليه.

الشكل رقم 4: منحني بياني يوضح منهج نظام ثابت الصرف



المصدر: د. محمد راتول، محاضرات و دروس في الإقتصاد الدولي، ص.139

و بعد إنهيار نظام بريتون وودز بإعلان الرئيس نيكسون في خطابه الشهير في أوت 1971 بمنع

تحويل الدولار إلى ذهب.²

¹ د. محمد راتول، محاضرات و دروس في الإقتصاد الدولي، ص.139

² د. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، ص.15.

و في ظل هذا النظام تم تثبيت سعر صرف العملة إلى: ¹

- أما عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة و الإستقرار و في هذا الإطار تعمل الإقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات، كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي و كما هو الحال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي .

- أما سلة عملات: وعادة ما يتم إختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن الدينار الإماراتي أو الربط حاليا باليورو باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا

- ضمن هوامش محددة: سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات و هنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

1- الدفاع عن سعر ثابت للصرف: ²

السؤال الرئيسي الذي يواجه البلد الذي يكون قد اختار سعر صرف ثابت هو كيف يدافع عن سعره الثابت، ضغوط العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي قد تدفع أحيانا بسعر الصرف نحو قيم التي لا تكون في داخل مدى التذبذب المسموح به حول سعر التعادل، الحكومة عندئذ يجب أن تستخدم بعض الوسائل للدفاع عن السعر المثبت - لإبقاء سعر الصرف الفعلي داخل نطاقه مدى التذبذب .

- كيف تدافع الحكومة عن سعر الصرف الثابت الذي تكون قد أعلنته؟

هناك أربعة طرق أساسية:

- الحكومة تستطيع أن تتدخل في سوق الصرف الأجنبي، تشتري أو تبيع عملة أجنبية في مقابل العملة المحلية، للمحافظة أو التأثير على سعر الصرف الفعلي في السوق.

- تستطيع الحكومة أن تفرض شكل ما من الرقابة على الصرف للمحافظة أو التأثير على سعر الصرف عن طريق تقييد الطلب أو العرض في السوق (المدخل ذات الصلة الوثيقة سيستخدم القيود التجارية مثل الرسوم الجمركية أو الحصص لمحاولة إنجاز هذه النتيجة).

- تستطيع الحكومة أن تغير أسعار الفائدة المحلية للتأثير على تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل و بالتالي تحافظ أو تؤثر على سعر الصرف عن طريق نقل مركز العرض - الطلب في السوق.

¹ د. مدخل في السياسات الإقتصادية الكلية، ص ص116،115.

² دكتور كامل بكري: الإقتصاد الدولي التجاري و التمويل، ص ص35،352.

- تستطيع الحكومة أن تعدل المركز الماكرو اقتصادي كله للبلاد لجعله يتماشى مع سعر الصرف الثابت المختار، التعديلات الماكرو اقتصادية مثل التغييرات في السياسة
- المالية أو النقدية يمكن أن تغير مركز العرض الطلب في سوق الصرف الأجنبي على سبيل المثال، عن طريق تعديل القدرات التصديرية، الطلب على الواردات، تدفقات رؤوس الأموال الدولية وهناك خيار خامس للبلاد - أن يستسلم بدلا من أن يدافع.
- البلد يستطيع أن يعدل سعره الثابت (يخفض أو يرفع قيمة عملته) أو يتحول إلى سعر صرف معوم.

المطلب الثاني: نظام سعر الصرف الحرة أو المرنة.

في هذا النظام يترك سعر الصرف حرا يتحدد طبقا لتفاعل قوى العرض و الطلب حيث هذه الأخيرة تحدد سعر صرف كل عملة بالنسبة للعملة الأخرى دون تدخل السلطات النقدية للدولة ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من الصرف و هذا النظام هو ما يطلق عليه نظام تعويم العملات، ورغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف، إلا أنه نظرا لانعكاسات التغييرات المعتبرة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الإقتصادية للدولة فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الإقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض و الطلب على الصرف (إذ أن السلطات النقدية تحتفظ بحد أدنى من الإحتياطيات النقدية أو الأرصدة الأجنبية تستعملها عند الحاجة في التدخل في سوق الصرف لتحاظ على قيمة عملتها، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية و المالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الإتجاه الذي ترغب فيه تقاديا لحدوث أزمات داخل إقتصادها و من تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف و التعوير غير النظيف و كذلك نميز بين التعويم المستقل أو الفردي والتعويم المشترك أو الجماعي.¹

أولا : التعويم النظيف (النقي):

في هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفق لقانون العرض و الطلب، لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف و هذا بتخصيص أرصدة من الإحتياطيات النقدية و الذهب تسمح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء حسب الحالة، وهذا

¹ دكتور عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية، ص136

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

لحماية سعر صرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي نسميها عمليات المضاربة، وتعتبر أموال موازنة الصرف و

طرق إستخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف الحرة

ثانيا : التعويم غير النظيف (غير النقي):

ويكون غير نقي عندما تتدخل السلطات النقدية لمنع التقلبات في السعر من أن تتجاوز حدا معيناً عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها .

ثالثا : التعويم المستقل (الفردى):

و يكون التعويم مستقلاً عندما لا يرتبط سعر صرف العملة الوطنية في إرتفاعه أو إنخفاضه بأسعار صرف أية عملة أو عملات أخرى.

رابعا : التعويم المشترك (الجماعي):

ويكون مشتركاً إذا ما حدث مثل هذا الإرتباط بحيث تشترك مجموعة معينة من العملات معا بالنسبة لما يحدث من تغيرات في أسعار صرفها فترتفع هذه الأسعار سوياً أو تنخفض سوياً.

* ولهذا النظام محاسن و مساوئ يمكن إجمالها فيما يلي:

- **المحاسن:** من محاسن هذا النظام ما يلي:

(1) أن هذا النظام يسمح وفقاً لقاعدة قوى السوق على الصرف بأحداث التغيرات في سعر الصرف بالشكل الذي يؤدي إلى التسوية التلقائية في ميزان المدفوعات وفقاً للميكانيزمات التي تم التطرق لها.
(2) عدم الحاجة للإحتفاظ بالإحتياطيات من وسائل الدفع الخارجي لاستعمالها في الحفاظ على سعر العملة .

(3) أن هذا النظام يعفي البنوك المركزية من عبء التدخل في أسواق الصرف عن طريق البيع أو الشراء لعملتها و بالتالي إعفائها من المبالغ الطائلة التي يمكن أن تخصص لهذه العملية.

(4) عدم إضطرار الدول المطبقة لهذا النظام إلى تكييف سياستها النقدية و المالية لمتطلبات التوازن الخارجي أو اللجوء إلى إتباع سياسات تجارية تقليدية.

- **المساوئ:** يمكن إجمال مساوئ هذا النظام فيما يلي:

(1) إمكانية تعرض الإستقرار الإقتصادي الداخلي لهزات عنيفة بسبب التقلبات في أسعار الصرف.
(2) إمكانية تعرض عمليات التجارة الخارجية من إستيراد وتصدير لمخاطر بسبب إمكانيات تغير سعر الصرف بين وقت التعاقد و وقت التسليم.

(3) نقص حركات رؤوس الأموال بسبب وجود عنصر عدم التأكد.

4) تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى إتساع حركة المضاربة في صرف

المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف

جوهر نظام الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة و لذلك فإن هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز الإقتصادي سواء كان التمييز بين الدول أو كان التمييز بين السلع، فأما التمييز بين الدول فله تطبيقات عديدة لعل أهمها المناطق النقدية، فمنطقة الإسترليني و التي أنشئت مع قيام الحرب العالمية الثانية كانت تميز بين دول المنطقة والتجارة معها حرة و دول العالم الخارجي و التجارة معها مقيدة و أما التمييز بين السلع فأمره شائع و خصوصا في الدول النامية حاليا حيث يمنع إستيراد السلع الترفيحية.¹

ويتميز نظام الرقابة على الصرف بما يلي:

1) عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

2) إخضاع حركة تصدير و إستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.

3) ينجر عن هذا النظام وجود في الغالب أكثر من سعر للصرف و بالتالي أكثر من سوق للصرف الأجنبي.

* ومن بين أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي:

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية.
- حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف حيث يراد إستخدامه في تمويل الواردات من المنتجات التي لا يتم إنتاجها محليا أو عن طريق فرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض.
- الحد من إستيراد السلع غير الضرورية.
- توجه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين التي تتسجم فيها الإستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسة الإقتصادية.
- الرغبة في تحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط اقتصادية .

¹ الدكتور: عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 130.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للاطار النظري لسعر الصرف توصلنا الى انه المرآة العاكسة للمرك المالي للدولة من منطلق انه عبارة عن تلك الوحدات التي تبادل به وحدة من العملة المحلية الى اخرى اجنبية، وهو بذلك يحسد ادة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات .

ويتحدد معدل الصرف من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل السوق تسمى سوق الصرف هذه الاخيرة بأنواعها و آليات هملها والمشاركين فيها لها فعالية كبيرة . تزداد مع زيادة حركة رؤوس الأموال .

كما أن جوهر نظام الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه اللب الممكنة ولذلك فان هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز الاقتصادي سواءا كان التمييز بين الدول أو كان التمييز بين السلع .

الفصل الثاني:

أساسيات حول ميزان المدفوعات

تمهيد:

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا و التزمات يجب الوفاء بها اتجاه الغير و في تاريخ معين، و من هنا عليها إعداد بيانا كافيا و شاملا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق و ما عليها من التزمات و هذا البيان هو ما يسمى ميزان المدفوعات، هذا الأخير الذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة و الضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، و كذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد القومي.

وفي هذا الفصل سنتطرق الى: عموميات حول ميزان المدفوعات، وكذا علاقته بسعر الصرف ومختلف الآثار الناجمة من تغير اسعار الصرف، وقمنا بتقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: توازن و اختلال ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها. وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات:

أولا : تعريف ميزان المدفوعات:

1- ميزان المدفوعات أنه سجل لمسجل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة معينة و غير المقيمين فيها، و ذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة¹

2- ميزان المدفوعات هو سجل منظم لجميع العمليات التجارية و المالية و النقدية بين المقيمين و غير المقيمين في دولة معينة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة².

3- تعريف صندوق النقد الدولي FMI: ميزان المدفوعات هو سجل يعتمد على القيد المزدوج و يتناول أخصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد و كذا التغيرات في قيمة و مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق و حقوقها و التزاماتها تجاه بقية دول العالم، حيث أن صندوق النقد الدولي استعمل أسلوبا وظيفيا، بمعنى عدد الوظائف التي يتعين على الميزان توضيحها و بالتالي هو أكثر عمقا .

و نخرج بتعريف أنه يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة و ينبغي أن يكون واضحا من هذا التعريف ما يلي:

● ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين أو نتج عنها حقوق لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.

¹ Pabentantoine, balance des. painemts. et politique , économique, nothan, france,1996,p 5

² Samuel donalain, économie . internationale, contemporaine,(o.p.u Alger , 1993,p27.

• يعتبر الوطنيون هم المقيمين على إقليم الدولة و ذلك يعني أن الأشخاص الذين يقيمون عرضا على أرض الدولة لا يعتبرون الوطنيين مثل السواح الأجانب، و أعضاء البعثات الدرامية و الدبلوماسية رغم تواجدهم بالخارج .

• يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين مثل: شركات بنوك الذين يزالون نشاطهم داخل إقليم الدولة .

• الإقامة و ليست الجنسية التي يعول عليها للترقية بين ما يعتبر دوليا فيدرج في ميزان المدفوعات و مالا يعتبر كذلك فلا يدج فيه، فالمعاملات تكون دولية إذا ما تمت بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى و لو كانت جنسيتهم واحدة .

• لا توجد قاعدة محددة في بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان، على حين تبدأ بعض الدول الفترة السنوية في أول جانفي و تهيها في ديسمبر و ذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة الوضع الاقتصادي الخارجي، و من ثم العمل على اتخاذ القرارات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار في نهاية العام .

ثانيا : أهمية ميزان المدفوعات :

• يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب و عرض العملة المحلية.
• يسمح بتحديد بعد و طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات و نوع السلع المتبادلة.

• أداة هامة تساعد السلطات على تحديدهم السياسة المالية و النقدية. فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العروض النقدية يسبب إحداث تغيرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.¹
• يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الإلتزامات.²

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص ص 279 - 280.

² ندى عبد المجيد، مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، ص ص 82 - 90.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات أفقياً إلى قسمين رئيسيين هما: ¹

1- الجانب الدائن: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنه دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

2- الجانب المدين: وتسجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة قبل دول أخرى.

أما عموديا فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها قوى متميزة من المعاملات الإقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة ومن بين التقسيمات الشائعة نورد هذا التقسيم لتمييزه بالوضوح والمنطقية: ²

1- الحساب الجاري: (حساب السلع والخدمات)

وهو يقتضي أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الإقتصاد الوطني و الخارج بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج و تتعلق البنود الرئيسية لهذا الحساب ب: ³

أ) الميزان التجاري: ويمثل جميع الصادرات و الإستيرادات من السلع ويسمى بالتجارة المنظورة .

ب) ميزان الخدمات: ويمثل معاملات الخدمات مثل خدمات النقل، التأمين و السياحة و الصرافة، الدخول الإستثمارية و تسمى بالتجارة غير المنظورة .

* ويعد هذا الحساب من أكثر حسابات ميزان المدفوعات وأهمها فهو يمثل ما تحقق فعلا من سلع و خدمات من قبل البلد مع العالم الخارجي سواء سلبيا أو إيجابيا، كذلك يلاحظ أن الحساب المذكور يرتبط إرتباطا وثيقا بالدخل القومي و يؤثر فيه من خاصية الحجم و الهيكل .

2- حساب التحويلات من طرف واحد

ويخصص هذا الحساب للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل ويمثل الهيئات و المنح و الهدايا و المساعدات و أية تحويلات أخرى سواء رسمية أم خاصة .

¹ الغار إبراهيم محمد، سعر الصوف بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة ص 84.

² زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 1999، ص 100.

³ عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد (الدار الجامعة ،بيروت، دون تاريخ)، 1996، ص 130

3- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية):

و يسجل فيه المعاملات المرتبطة بالتحركات الدولية لرأس المال¹ وهي على نوعين:

(أ) رؤوس الأموال طويلة الأجل: وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل و الاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم و سندات، أو بيعها من و إلى الخارج) .

(ب) رؤوس الأموال قصيرة الأجل: وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الأجنبية و الودائع المصرفية و الأوراق المالية قصيرة الأجل و الكمبيالات و تتسم هذه الإستثمارات عادة بسيولتها الفائقة و سهولة إنتقالها بين الدول .

ولاشك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس .

و عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية + ميزان التحويلات من جانب واحد + حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بالميزان الأساسي .

4- ميزان الذهب و النقد الأجنبي: وهو الميزان الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية و النقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة لكنه يعكس حركة الذهب (بوصفه نقدا و ليس سلعة) و النقد الأجنبي بين القطر و العالم الخارجي² .

5- فقرة الخطأ و السهو: قد يحدث أن تكون القيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معارضة تماما للقيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين لذلك يجب إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين و يسمى هذا القيد التصحيحي بالسهو و الخطأ أو التناقص الإحصائي³ .

¹ الكامل بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000 ص 366، 364 .

² عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان 1999، ص 118 .

³ جون هدسون، مارك هرندي، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي العلاقات الإقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض 1987 ص 205 .

المبحث الثاني: توازن اختلال ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات مفهومين مختلفين يستخدمان في تحديد العلاقات الاقتصادية الدولية يجب التمييز بينهما و هما:

-الأول: هو ميزان المدفوعات المحاسبي: حيث تسجل فيه المعاملات بين المقيمين بدولة ما و غير المقيمين فيها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، و بهذا فانه سجل تاريخي للمعاملات الدولية، و بالتالي يفيد التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في ميزان المدفوعات .

-الثاني: هو ميزان المدفوعات السوقي الذي يركز على ميزان المدفوعات عند نقطة زمنية معينة، و ليس خلال فترة و يفيد هذا المفهوم في تحليل أوضاع التوازن أو عدم التوازن في ميزان المدفوعات .

المطلب الأول: مفهوم توازن ميزان المدفوعات و أنواعه

هناك نوعان من توازن ميزان المدفوعات، توازن محاسبي و توازن اقتصادي

أولاً : التوازن المحاسبي:

يقوم ميزان المدفوعات على أساس محاسبي بسيط هو مبدأ ضرورة التوازن بين جانبيه إلا أن هذا لا يعني ضرورة توازن بنوده (حساباته) المختلفة، فقد يكون حساب العمليات الجارية أو حساب رأس المال غير متوازن، و هكذا إذا حدث عجز أو فائض في إحدى حسابات ميزان المدفوعات، فلا بد أن ينعكس ذلك على حساب آخر من حساباته .

فعلى سبيل المثال إذا زادت واردات بلد ما عن صادراته أو أدى هذا إلى عجز الحساب التجاري فانه لابد من سداد هذا العجز بالحصول على قروض أجنبية فائضا في حساب العمليات الرأسمالية .

و اذا حدث و كان مجموع حسابات الجانب الدائن يختلف عن مجموع حسابات الجانب المدين فان هذا يعني أن الدولة استلمت شيئا دون أن تحدث تسوية له أو أن تكون هناك عملية حدثت فعلا و لم تدرج في الحسابات، و هكذا عمليا يحدث هذا الاختلاف عادة و يوضع الفرق تحت حساب السهو و الخطأ و ينشأ هذا الأخير من عدم قدرة المسؤولين على تتبع جميع العمليات التي تحدث في التجارة الخارجية¹ .

و من هنا نرى حتمية توازن ميزان المدفوعات و ذلك لأن الدولة لا تستطيع أن تدفع للخارج أكثر مما تتلقاه أو تحصل عليه حاليا باستثناء قيامها بالسحب من احتياطياتها النقدية، عن طريق بيع بعض أصولها الى الخارج، الاقتراض من الخارج أو تلقي الهبات و الهدايا، كما أنها لا تستطيع الحصول على أكثر مما تدفعه

¹قريصة صبحي تادرس محمد العقاد مدحت محمد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية (دار النهضة العربية بيروت 1983)، ص 329

للخارج بدون قيامها بزيادة احتياطياتها النقدية أو الأصول الأخرى أو تقليل التزاماتها قيل الأجانب أو تقديم الهدايا و المنح¹ .

ثانيا : التوازن الاقتصادي:

إذا كان التوازن المحاسبي هو تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المستقلة فإن التوازن الاقتصادي يركز على حسابات معينة دون أخرى . كما يعني هذا التوازن الحالة التي يتساوى فيها الجانب الدائن بالجانب المدين في العمليات المستقلة² . و يقصد بالعمليات المستقلة كل المعاملات الاقتصادية التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات أو توجيهه في اتجاهه، كالسعي وراء تحقيق التوازن فيه، و تشمل هذه العمليات:

- جميع أنواع الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة، قصد تحقيق رغبات المستهلكين
 - التحويلات من جانب واحد للتقليل من التفاوت في مستويات الدخل
 - حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تهدف إلى التملك و تحقيق الأرباح و نسب الفائدة المرتفعة .
 - بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تبحث عن المضاربة أو تهريبها بدافع الحيلة و الحذر.
- أما باقي العمليات فهي عمليات تسوية (موازنة) مشتقة من العمليات المستقلة الهدف منها هو توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين و نذكر منها:

حركات الذهب لتسوية الميزان التجاري، وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية أو استعمالها حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية و في حركة للأغراض النقدية .

المطلب الثاني: مفهوم اختلال ميزان المدفوعات و أنواعه

بعد تعرضنا إلى التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، نلاحظ أن هذا التوازن قلما يحدث، بحيث هو أحد الحالات الثلاث لميزان المدفوعات التالية: الفائض، العجز، و التوازن . فكل من الفائض و العجز يعد اختلالا لميزان المدفوعات .

أولا : مفهوم اختلال ميزان المدفوعات:

من النادر أن يتوازن جانبا الإيرادات و المدفوعات، فقد يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات، و يترتب على ذلك أن تكون الدولة في موقف الدائن لبعض الدول الأجنبية، و هذا يعني وجود

¹ مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية بيروت، 1990، ص ص 163-164

² سعدي نعمان، سياسة الصرف في اطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1998، ص 49

فائض لديها من عملات تلك الدول و تستطيع تلك الدولة ذات الفائض في ميزان المدفوعات إما أن تزيد من اقتنائها للسلع و الخدمات الأجنبية و إما أن تقرض هذا الفائض إلى دول أخرى مزولة نشاط استثماري في الخارج¹ . كما يعني هذا الفائض أيضا أن الدولة المعنية به تعيش في مستوى معيشي أقل من ذلك الذي يمكنها أن تعيش فيه، أي لم تتمتع بكل ثروتها، و زيادة الطلب على صادراتها قد يؤدي إلى رفع أسعار منتجاتها مما يؤدي إلى التضخم ما لم تقم الدولة بإجراء مناسبة في هذا المجال، حيث يدخل النشاط الاقتصادي حلقة توسعية تتضمن اختلالا بين الأسعار و الأجور فتضطرب العلاقات بين فئات المجتمع² . كما أن الفائض يمكن الأعوان الاقتصاديين من اللجوء إلى الاستيراد لارتفاع دخولهم، و لا يمكن للأجانب من استغلال موارد الدولة و مجهودات عمالها فحسب، بل من عملية استنزاف طاقاتها و خيرتها الإنتاجية كذلك³:

و قد تعاني الدولة من عجز في ميزان مدفوعاتها، و يترتب عن ذلك زيادة في مديونيتها للعالم الخارجي، فتعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها الحقيقية . كما يترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة و انخفاض الطلب على العملة المحلية، و استمرار هذا الوضع يجعل مركز هذه الدولة ضعيفا في الاقتصاد الدولي فتتهار سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية و الإقليمية .

نشير الى أنه ليس كل عجز مشكلة يجب تفاديها، لأن تحقيق العجز في ميزان مدفوعات الدول النامية يمكنها من تطوير اقتصادياتها في المراحل الأولى من التنمية، حيث تستورد السلع الاستثمارية لبناء جهازها الإنتاجي .

ثانيا : أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات⁴

هناك العديد من أنواع الاختلال، حيث أنها لا تقتصر على العجز فقط، و إنما تشمل الفائض أيضا، و تنقسم إلى قسمين:

أ-الاختلال المؤقت: ينقسم بدوره إلى:

●**الاختلال العارض:** هو الذي ينجم عن حدوث عارض لا يتفق و طبيعة الأمور و لا يعتبر عن أقوى الاقتصادية للدولة كإصابة محصول زراعي بأنه زراعية أو انخفاض أسعار البترول مما يؤدي إلى اختلال سالب في الميزان التجاري أو قد يكون الاختلال إيجابيا مثل الحروب إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية و بالتالي تحقيق

¹ نعمت الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988) ص 377.

² هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية، ص 60.

³ الناشد محمد: التجارة الخارجية و الداخلية، ماهيتها و تخطيطها (منشورات جامعة حلب 1988) ص 190.

⁴ محمود يونس، و محمد مبارك عبد النعيم، أساسيات علم الاقتصاد (الدار الجامعة، بيروت، دون تاريخ)، ص 191.

فائض في الميزان التجاري و منه قد يؤدي إلى اختلال إيجابي في مجموعه، حيث أنه يتلاشى عاجلاً أو أجلاً دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو سياستها حيث بطبيعته مؤقت يزول السبب الذي أوجده

● **الاختلال الموسمي:** يتوقف على المدة التي حدث فيها الاختلال و يمس خاصة الدول التي لهذه المحاصيل الموسمية أو منتوجات موسمية فمثلاً في فصل الشتاء يزيد الطلب على البترول و الغاز و بعد هذه الفترة يتلاشى هذا الفائض و يتحول إلي عجز حيث لا يتطلب سياسة لمواجهة اذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة .

● **الاختلال الدوري:** يمس هذا النوع من الاختلال الأنظمة الرأسمالية في فترات الرواج و الكساد تنعكس أثارها على ميزان المدفوعات فهو يحقق عجزاً و تارة يحقق فائضاً و هذا الفائض أو العجز يطلق عليه الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، مثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دورة إلى أخرى من خلال التجارة الخارجية* .

و مثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق اتباع السياسات النقدية و المالية

● **الاختلال الاتجاهي:** هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ذلك أنه في الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، و ذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطة التي تحتاجها للنمو الاقتصادي، و هذا الاختلال يعالج عن طريق رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، على أنه لما كانت هذه الحركات مرتبطة بدرجة النمو الاقتصادي فقد ميز الاقتصاديون بين مجموعة مختلفة من المراحل التي يتم بها الدول المقترضة لرؤوس الأموال منذ أن تشرع في تمويل عمليات التنمية، و هذه المراحل هي¹:

◀ مرحلة الدول الحديثة و العهد بالاقتراض، مرحلة الدول المقترضة المتقدمة

◀ مرحلة الدولة الحديثة العهد بالاقتراض، مرحلة الدول المقترضة المتقدمة.

* يشترط لذلك أن يكون البلد الذي تبدأ فيه التقلبات الدورية ذات أهمية في الاقتصاد العالمي و لعل هذا يفسر الدور الهام للاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي. ص 193.

¹راجع M.BYE ET G.D.STANNE DE BERNIS,UP,237,242 . .

● **الاختلال النقدي:** يعتبر التضخم أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات¹، فمن المعروف أن زيادة الدخل النقدي في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات كذلك ارتفاع مستوى الأسعار داخليا يشجع على التحول إلى الواردات البديلة بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية و الطلب الأجنبي بسبب ارتفاع الأسعار ينخفض على صادراتها أو قد يتحول إلى المنافسة و كل من شأنه أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات، هذا العجز لا سبيل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو اتباع سياسة انكماشية مناسبة**.

ب - الاختلال الدائم (الهيكلي)²: مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر على هيكل الاقتصاد القومي و في توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة و يرجع إلى العوامل التالية:

- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر مثل التحول من الفحم إلى البترول
- تغير عرض عناصر الإنتاج، فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو أو عرض الموارد الطبيعية بسبب الاستكشاف و التنقيب.

- تغير فنون الإنتاج، كإحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا على عنصر آخر نادر نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج و من زيادة إمكانيات التصدير .

- التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج، بسبب الاستثمارات الخارجية مما يؤدي إلى تغير العائد الأتي من الاستثمارات .

- تحسن مستوى المعيشة الداخلية دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس هذا يؤدي إلى زيادة الواردات بدرجة تفوق قوة الدولة على التصدير .

هذا النوع من الاختلال لا يصلح لعلاجه تغير سعر الصرف و لا تغيير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار، و إنما يلزمه الارتقاء بالفن الإنتاجي و التنظيمي حتى تتخفض تكاليف الإنتاج في الداخل و الاتجاه نحو فروع إنتاج جديدة، و تحديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيما للقدرة التنافسية و بالتالي علاجه يتطلب معرفة الأسباب الحقيقية التي أوجدته .

¹ للمزيد من التفاصيل عن علاقة التضخم بميزان المدفوعات يمكن الرجوع الى د رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة العامة للكتاب، 1980، ص 490، 517، ص 196

** يعرف الاقتصاديون أحيانا بين التضخم الراجع الى زيادة الطلب و التضخم الراجع الى زيادة، لأجور و في حين يتم علاج الأول عن طريق ضغط الطلب النقدي، أي التأثير على الدخل فان علاج الثاني يتم عن طريق سياسة الأسعار و بصفة خاصة يقيد الأجور .

² CLARLES KINDLEBERGER INTERNATIONALE ECONOMOS , 4 TH-ED, 1968,P. P , 487-490

المطلب الثالث: أسباب و مقاييس اختلال ميزان المدفوعات

هناك عدة أسباب تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات أهمها¹:

أولاً : سعر الصرف المعتمد للعملة الوطنية:

إذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتناسب مع الأسعار السائدة في السوق المحلية، يؤدي إلى جعل السلع المحلية مرتفعة السعر مقارنة بالدول الأخرى الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي عليها و بالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات . و العكس في حالة تحديد القيمة الخارجية للعملة المحلية عند مستوى أقل مما يتناسب و الأسعار السائدة في السوق المحلية مما ينتج عنه فائض في ميزان المدفوعات .

1-1 غير بنية العلاقات الاقتصادية الدولية:

إن تغير الطلب العالمي على بعض المنتجات نتيجة الإبداع التكنولوجي يؤدي إلى اختلال في موازين مدفوعات الدول المصدرة لهذه المنتجات كما يؤدي تحكم بعض الدول في الفن الإنتاجي و بالتالي زيادة صادراتها في الوقت الذي تتخفف فيه صادرات الدول الأخرى التي لا تزال تكاليف إنتاجها كما هي .

2-1 لتدخل الحكومي :هناك فاصل زمني بين ظهور الرواج و الكساد في الدول المختلفة، و بالتالي

استخدام أدوات السياسة الاقتصادية يمكن أن يحدث خلافاً في ميزان المدفوعات لأن الرخاء لا يبدأ في جميع الدول في وقت واحد و تختلف حدته من دولة لأخرى .

3-1 الظروف الطبيعية: تتسبب الظواهر الطبيعية و الحروب في اختلال موازين المدفوعات الدولية و

ذلك لما تستدعيه من زيادة الطلب على بعض المنتجات و عدم القدرة على التصدير بسبب مخاطر الطريق مما يؤدي استفادات الدول الأخرى التي تصدر نفس المنتجات .

ثانياً : مقاييس الاختلال²:

يمكن التمييز بين مقاييس الاختلال ميزان المدفوعات هما ميزان المستويات الرسمية، و ميزان الأساسي .

1-ميزان المستويات الرسمية:

إذا كان ميزان المستويات الرسمية مدنياً فإنه يشير إلى زيادة الحسابات الدائنة عن الحسابات المدينة و هذا يعني أن ميزان المدفوعات في حالة فائض، أما إذا كان ميزان المستويات الرسمية دائماً فذلك يدل على عجز ميزان المدفوعات .

¹قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 198

²مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية بيروت، 1990، ص ص 174-178

هناك مجموعة من المعاملات التي لها طابع المستوية، مثل مشتريات و مبيعات العملات الأجنبية بواسطة البنك المركزي أو الهيئة المسؤولة، بغرض الحفاظ على أسعار الصرف الثابتة . و كون مبيعات الصرف الأجنبي بواسطة الجهات الرسمية يقلل من الاحتياطات الرسمية في الدولة . و المشتريات تزيد من هذه الاحتياطات معناه أن الاحتياطات الرسمية لم تتأثر بأي معاملات أخرى خلال فترة زمنية معينة و بالتالي يمكن اعتبارها مؤشرا لوضع ميزان المدفوعات و رصيد معاملات التسوية الرسمية كمقياس للاختلال يواجه العديد من الصعوبات أدت إلى التخلي عن استخدامه، نذكر منها:

- تقويم أسعار الصرف و حرية تقبلها جعل استعاب معظم الاختلالات في موازين المدفوعات من خلال تقلبات أسعار الصرف .

- غالبا ما تتأثر الاحتياطات الرسمية بمعاملات أخرى من غير التدخل في سوق الصرف الأجنبي مثل ما حدث في الوم.أ حيث ارتفعت لاحتياطات الرسمية ارتفاعا مذهلا نتيجة تدفقات الدخل بالدولار للدول المصدرة للبتروول حيث استخدمت هذه الاحتياطات في تسوية ميزان المدفوعات الأمريكي في حين أن نسبة كبيرة من هذه التدفقات يمكن نسبها إلى قرار

- صعوبة التمييز بين المعاملات المستقلة و معاملات التسوية فيإمكان دولة ما أن تقترض لسد العجز في الميزانية، فهذا القرض يعتبر معاملة مستقلة، و كذلك بإمكانها الاقتراض لزيادة احتياطاتها من الصرف الأجنبي فهذا القرض يعتبر بمثابة معاملة تسوية و يمكن أن يحقق الهدفين معا .

2- الميزان الأساسي :

الميزان الأساسي هو المجموع الجبري لصادف أرصدة الحساب الجاري و حساب راس المال طويل الأجل و يفترض أن تكون المعاملات في الحسابات المعينة مستقلة (مستقلة عن ميزان المدفوعات) . تتميز هذه الحسابات بالاستقرار نسبيا في المدى القصير لذلك توضع فوق الخط أما باقي الحسابات التي تتأثر بعوامل مؤقتة توضع تحت الخط .

يقيس التوازن عندما يتساوى الفائض في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال طويل الأجل إلى الخارج أو عندما العجز في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال طويل الأجل إلى الداخل . و لكن العيب في هذا المقياس هو صعوبة التفرقة بين تحركات رأس المال الطويل أو القصير الأجل، و كون أن بعض التحركات قصيرة الأجل يكون لها أثر في الأجل الطويل، كما أن التجارة و الخدمات قد تمول برؤوس أموال قصيرة الأجل .

الفصل الثاني: أساسيات حول ميزان المدفوعات

و لهذا تلجأ الدول و خاصة منها المتقدمة إلى أتباع أكثر من أسلوب لتقدير الاختلال في ميزان مدفوعاتها . و كبديل لتعدد المعايير التي تقيس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات نجد فارق الطلب على العملات الأجنبية و العرض منها ن حيث يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات لدولة ما إذا تساوي الطلب على العملات الأجنبية و العرض منها خلال فترة زمنية .

المبحث الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات:

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات وآلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات و أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات .

المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.¹

ف نجد الحساب الأول في هذا الميزان وهو الميزان التجاري للسلع والخدمات وكذلك دفعات التحويلات والتي تمثل القاعدة البسيطة لحسابات ميزان المدفوعات في أن أي معاملة تعطي زيادة في الدفع بواسطة مقيمي البلد تكون عبارة عن عجز في ميزان المدفوعات لذلك البلد.

نجد في الجانب الثاني من ميزان المدفوعات صافي تدفقات رأس المال و هو يرتبط بسعر الصرف التي تختلف أنظمتها اقتصاد الأخر سواء تعلق الأمر بسعر صرف ثابت أو مرن تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين و عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، تتوافر مجموعة من الطرق لإعادة التوازن إليه وتشمل تخفيض أو رفع قيمة العملة الخارجية أسعار الصادرات أو الواردات أرخص (أعلى) قياسيا بالعملة الأجنبية.²

¹ ميراندا زغول التجارة الدولية، بدون دار النشر مصر 2010 م 144.

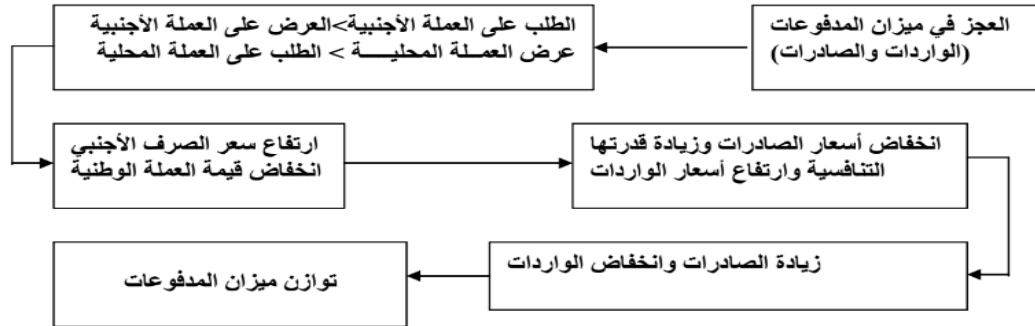
² سليمان شيباني سعر الصرف و محدثاته في الجزائر (1963-2006)، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة

الجزائر دفعة 2008-2009، ص 107

المطلب الثاني: آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات

أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الآلية هي حرية أسعار الصرف وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للإحتفاظ بأرصدة دولية. في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لقطر معين عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يخاطر لعرض عملته في الأسواق الأجنبية ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات القطر وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فستقل الدولة من عرض عملتها وبالتالي سترتفع قيمتها مقابل العملات الأخرى وبالتالي سينقص الطلب على المنتجات المحلية أي ستنقص الصادرات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات، ونوضح ذلك في الشكل التالي (حالة العجز):

الشكل 5: كيفية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات



(المصدر : محمد سيد عابد ، ، ص 320)

المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات

يمكن توضيح أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات كما يلي:

في معظم الأحيان لا تبرم الصفقات التجارية بين بلدين إلا بعملة البلد المصدر فإذا أراد البلد A أن يستورد من البلد B فلا بد أن يضمن توفر قيمة هذه الواردات لديه بعملة البلد B لكنه في الكثير من الأحيان يمكن تبديل عملة البلد A بعملة البلد B. نسمي السعر المدفوع بعملة البلد B مقابل الواحد من عملة البلد A بسعر الصرف لعملة البلد، ويتعرض سعر الصرف إلى الإرتفاع أو الانخفاض تبعاً للكليات من عملة البلد B المعروضة للبيع بعملة البلد A للكليات المطلوبة منها. فارتفاع الطلب بالمقارنة مع العرض يميل بسعر الصرف إلى الإرتفاع و العكس بالعكس.

لنفرض الآن أن هناك عجزاً في الميزان التجاري في البلد A ولنفرض أن البلدان الأخرى تتعامل كلها بعملة واحدة تطلق عليها اسم القطع الأجنبي. في هذه الحالة يكون الطلب على القطع الأجنبي في البلد A من أجل تسديد قيم وارداته أكبر من عرض القطع الأجنبي الناجم عن صادرات هذا البلد، في هذه الحالة يختل ما نسميه بميزان المدفوعات للبلد A الذي يمثل الفرق بالقطع الأجنبي بين المقبوضات المخططة و المدفوعات المخططة في البلد A.

وهنا تكون بين احتمالين: فإما أن يعاد التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق القروض من الخارج أو المساعدات أو انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى البلد، وإما أن تنخفض قيمة عملة البلد A. أي يرتفع سعر الصرف بالنسبة لعملة البلد A مقابل العملات الأخرى ويؤدي انخفاض قيمة عملة البلد A إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في البلد A وانخفاض منتجات البلد في الخارج. وهكذا ينخفض معدل التبادل في البلد A. ويؤدي انخفاض معدل التبادل في البلد إلى تناقص وارداته من الخارج وتزايد صادراته إلى الخارج بهذا يتناقص الخلل في ميزان المدفوعات للبلد A تناقصاً تدريجياً ثم يختفي أخيراً بصورة نهائية. وهنا تبدو سياسة حرية سعر الصرف وآلية العرض والطلب من القطع الأجنبي قادرة على إعادة التوازن إلى الميزان التجاري. لكنه في حالات معينة تكون مرونة الطلب على الواردات والصادرات بالنسبة للأسعار ضعيفة مما يجعل سياسة حرية سعر الصرف عاجزة عن إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

وفي بعض الأحيان تؤدي هذه السياسة إلى انخفاض كبير في سعر الصرف مما يكون له آثار ضارة على استقرار عملة البلد وعلى ثقة الأفراد بمهامها فيكون له انعكاسات خطيرة على عمليات التبادل الداخلي والخارجي.

لهذا فإن السلطات النقدية في البلد قد تفضل المحافظة على سعر مستقر للصرف عن طريق استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية ومن الذهب أو عن طريق وضع قيود كمية على وارداتها من البلدان الأخرى.¹ كما تلجأ هذه السلطات أحياناً إلى فرض رقابة مشددة على عمليات الصرف التي تتم بين عملتها و العملات الأخرى. وهكذا يكون على الحكومة أن تختار بين سياستين اثنتين حول سعر صرف عملتها بالعملات الأجنبية فالأولى هي سياسة تثبيت سعر الصرف و الثانية هي سياسة حرية سعر الصرف. لنفرض مثلاً أن الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات لتنشيط الاستثمار وزيادة الدخل والاستهلاك، فمن شأن هذه الإجراءات زيادة الواردات وظهور خلل في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف العملة المحلية. فإما أن

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، من ص ص 161 - 162.

تلجأ الحكومة إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فتسمح بانخفاض سعر صرف العملة، وإما تلجأ إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فتسمح بانخفاض سعر الصرف بالعملة، وإما أن تلجأ إلى سياسة تثبيت سعر الصرف ويكون عليها في هذه الحالة إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بوسائل أخرى. من هذه الوسائل رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ويحد من تصدير رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ويزيد الطلب على العملة المحلية ويؤدي رفع سعر الفائدة أيضا إلى تقليص الاستثمارات وانخفاض الدخل القومي مما يؤدي بدوره إلى تناقص الواردات وعودة التوازن إلى الميزان التجاري ورفع سعر الصرف العملة الوطنية. ومن الواضح هنا أن سياسة تثبيت سعر الصرف إنما تكون على حساب تخفيض معدلات النمو الاقتصادي. ويمكن أن نتحدث عن سيناريو آخر تتبنى الحكومة فيه سياسة إطلاق حرية سعر الصرف في هذا السيناريو تسعى الحكومة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وظهور عجز في ميزان المدفوعات وانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية. في هذه الحالة تبدو سياسة حرية سعر الصرف و انخفاض سعر الصرف العملة الوطنية ثمنا لتحقيق هدف الحكومة في رفع معدل النمو الاقتصادي، وبديهي أن الحكومة تتبع هذه السياسة أو تلك على ضوء النتائج التي تتوخاها من كل سياسة¹

¹ أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 125.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإحاطة بالجوانب المتعددة لميزان المدفوعات الذي يعتبر الصورة الواضحة للعلاقات الاقتصادية الدولية، و هو يبين صافي تعامل الاقتصاد المحلي في علاقاته مع اقتصاديات العالم الآخر. فميزان المدفوعات يظهر المركز المالي للدولة تجاه بقية العالم، كما يعكس مستوى النشاط الاقتصادي، و قد يتعرض هذا الميزان إلى اختلال مؤقتا كان أم دائما لذا لابد من اللجوء إلى حلول تتمثل في إجراءات تتخذها وترسمها السلطات النقدية تسمى سياسات التسوية لتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات انطلاقا من عدة مناهج تشمل منهج المرونات و منهج الاستيعاب والمنهج النقدي، و تعتبر سياسة تخفيض العملة الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة ثابتة لها، كما توصلنا عموما أن سياسة التخفيض تعتبر من بين ميكانزمات سعر الصرف الذي يعد الأكثر تداولاً نظرا لآثاره الهامة و المتعددة على الإقتصاد فهو من بين السياسات الموجهة إلى معالجة و تصحيح التوازنات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد خاصة مع وجود الكثير من الدراسات التي قام بها مجموعة من الاقتصاديين محللين لأثر هذه السياسة على علاج الحساب الجاري بصفة خاصة و ميزان المدفوعات بصفة عامة.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان

المدفوعات 1990-2020

تمهيد:

بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق قامت بجملة من الإصلاحات خاصة في التجارة الخارجية و النظام المصرفي و نظام و سياسة سعر صرف، فخلال نظام بريتون وودز كان النظام المعمول به هو نظام ثبات أسعار الصرف فكان الدينار يتحدد على أساس وزن معين من الذهب، و بعد انهيار نظام بريتون وودز أصبحت قيمته مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة . ولقد أدى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية في سنة 1986 اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر، ففي تلك الفترة زادت المديونية الخارجية و ارتفعت خدمة الدين و كانت الميزانية العامة في حالة عجز و كذلك الميزان التجاري، و تم تخفيض قيمة الدينار سنة 1991 و مرة ثانية سنة 1994، وهنا جاء دور قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر من أكبر القطاعات التي مسها الإصلاح الاقتصادي في الجزائر حيث أنه من بين الأسباب التي دفعت الجزائر إلى الإصلاح النتائج السلبية لميزان المدفوعات و بذلك قامت بالإصلاحات من حيث الرصيد و من حيث الهيكل السلعي أي ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبعد تعرضنا ضمن الجانب النظري لأهم الجوانب المتعلقة بسعر الصرف لاسيما ذلك المتعلق بالنظريات المحددة لسعر الصرف ،سوف نحاول في هذا الفصل التطبيقي دراسة النظريات والمتغيرات التي تحتويها و معبرا عنها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية. سنبين بواسطة أدوات الاقتصاد القياسي كيف يؤثر سعر الصرف في الجزائر على ميزان المدفوعات والبحث عن أحسن نموذج من بين تلك المدروسة والتي قد تحاكي الواقع عن طريق برنامج eviews. وتطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة قياسية لتغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري في الجزائر وقمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول : تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (1990-2020).

المبحث الثاني: قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990-2020).

المبحث الثالث : التحليل الاحصائي والاقتصادي لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2020).

المبحث الأول : تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2020)

سعت الجزائر الى تحقيق توازن خارجي و ذلك بإزالة التشوهات في الأسعار وتحسين الكفاءات واستخدام الموارد والطاقات المتاحة لرفع معدلات النمو والوصول بميزان المدفوعات إلى وضع قابل للاستمرار مع استعادة الجدارة الائتمانية للجزائر فقامت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. لكن هذا الهدف لم يتحقق إلا من خلال إتباع جملة من الإجراءات مثل نهج تغيير نظام الصرف للدينار الجزائري قبل الإصلاح وذلك من أجل جذب الموارد إلى قطاع التصدير وبدائل الواردات لتحويل الإنفاق من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي. وقد شكل الانزلاق التدريجي الخطوات الأولى في تصحيح قيمة الدينار الجزائري ليتبع نسبة من التخفيضات وصولاً للتعويم المدار لإعطاء مرونة أكبر تسمح بالتصدي للأزمات الخارجية مع تحقيق قابلية تحويل الدينار وتدعيم تحرير الاقتصاد الجزائري والانفتاح على الخارج.

المطلب الأول : تطور سعر الصرف في الجزائر ما بين (1990-2020):

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، وعرفت الجزائر عدة تطورات ومراحل ومن بين المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر ما يلي:

المرحلة الأولى (نهاية 1990-1994):

حيث تميزت الفترة 1990-1994 بتطبيق انزلاق تدريجي للعملة الوطنية انخفضت من خلالها قيمة الدينار الجزائري من 8.96 دج للدولار سنة 1990 إلى 21.84 دج للدولار سنة 1992، وهذا استنادا إلى شروط صندوق النقد الدولي الذي تم اللجوء إليه عقب الأزمة العالمية لسنة 1986، حيث عملت لجزائر في هذه الفترة على تطبيق سياسة نقدية مشددة أدت إلى تحسين وضعية الموازنة العامة وإحداث انهيار كبير في قيمة العملة الوطنية، واستمر هذا الانخفاض لتصل قيمة الدولار الواحد إلى 23.35 دج سنة 1993. 35.06 دج سنة 1994، وهذا بفعل تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الذي اقتضى مرة أخرى تخفيض قيمة العملة الوطنية بقرار من مجلس النقد والقرض تحت وصاية صندوق النقد الدولي.¹

¹ محمد أمين بربري البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، يوم 20 فيفري، 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس الجزائر، ص 04.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات 1990-2020

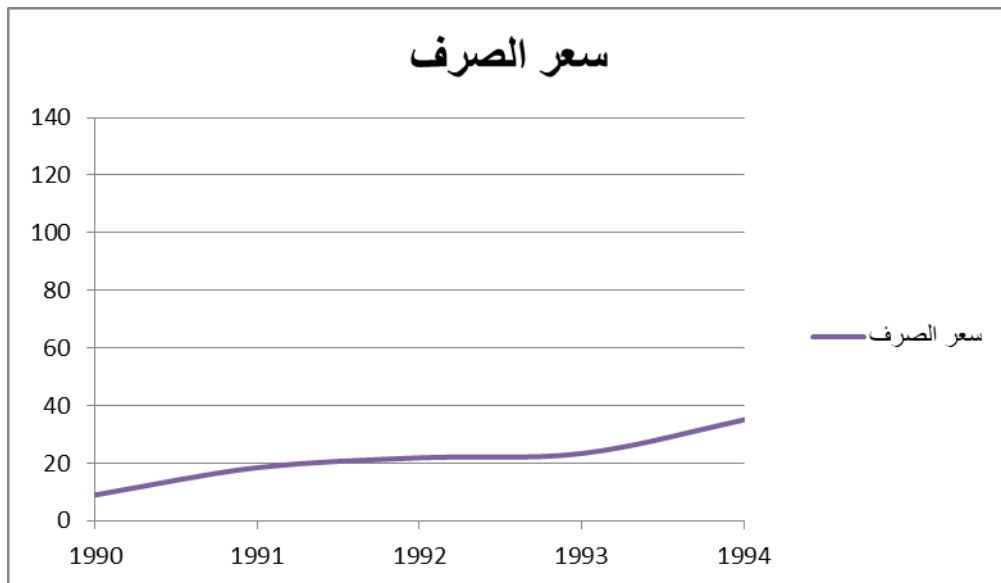
جدول رقم 01: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة (1990-1994):

الوحدة : دج/ دولار

السنوات	1990	1992	1992	1993	1994
سعر صرف EXR	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، متاح على الرابط <https://data.albankaldawli.org/country/الجزائر> تاريخ الزيارة : 2023/06/25 على الساعة 15:11.

الشكل رقم 06 : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة (1990-1994) :



المصدر: من اعداد الطالبين ، باعتماد على الجدول السابق رقم 01 .

المرحلة الثانية (1995-2000):

واصل سعر الصرف انخفاضه بشكل كبير مسجلا 47.66 دج للدولار سنة 1995 ليصل إلى حدود 75.26 دج للدولار سنة 2000، ومرد هذا الانهيار الكبير في قيمة العملة الوطنية يعود إلى اتباع السلطات الجزائرية سياسة مرنة لسعر الصرف تحت وصاية بنك الجزائر، إضافة إلى العمل على تحديد سعره يوميا عن

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات 1990-2020

طريق عقد جلسات يومية يتم من خلالها تحديد سعر الصرف عن طريق العروض المقدمة من طرف البنوك التجارية في ظل توفر العملة الصعبة.¹

الجدول رقم 02: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1994-2000)

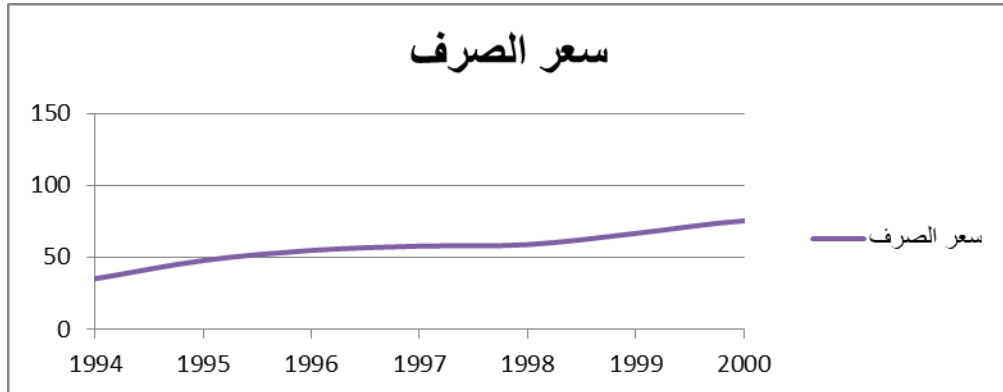
الوحدة : دج

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57	75.26

المصدر : من اعداد الطالبين باعتماد على بيانات بنك الجزائر. مرجع سابق.

والشكل البياني يوضح مافي الجدول اعلاه :

الشكل رقم 07 : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1994-2000) :



المصدر: من اعداد الطالبين ، بالاعتماد على الجدول رقم 02.

المرحلة الثالثة : (2001-2008):

شهدت تذبذبات كبيرة لسعر الصرف، حيث واصل الدينار الجزائري انخفاضه بشكل طفيف سنتي 2001 و 2002 مسجلا على التوالي 77.22 و 79.68 دج للدولار، ويكمن السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض في تدهور قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو نتيجة الأحداث التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2001

¹ لحسن دردوري، لخضر لقليطي، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 01، العدد 01، 2017، ص

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات 1990-2020

لتتحسن قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بداية من سنة 2004 والى غاية سنة 2008، حيث وصلت قيمة الدولار الواحد إلى 64.58 دج مقارنة بسنة 2004 والتي سجل فيها الدولار الواحد ما قيمته 2.06 دج. ويرجع سبب هذا التحسن في قيمة الدينار الجزائري في هذه الفترة إلى الانتعاش الكبير التي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية والذي نتج عنه زيادات في الصادرات النفطية الجزائرية، وكذا انخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2006، بالإضافة إلى تنامي الاحتياطات من العملة الصعبة ووصولها لمستوى 62 مليار دولار أمريكي سنة 2006 وانخفاض الديون الخارجية إلى أدنى مستوياتها،¹ كل هذه العوامل كان لها الأثر الكبير على قيمة الدينار الجزائري.

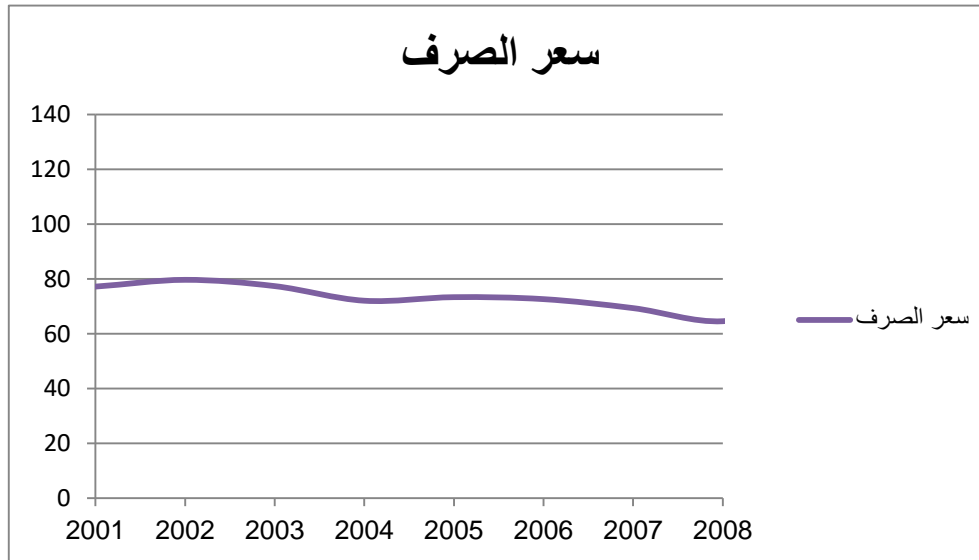
الجدول رقم 03 : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (2001-2008):

الوحدة : دج/ دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف	77.22	79.68	77.39	72.06	73.36	72.64	69.36	64.58

المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد بيانات بنك الجزائر. مرجع سابق.

الشكل رقم 08: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (2001-2008):



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

¹ نادية العقون، دراسة تحليلية لثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة-حالة الجزائر لفترة 1970-2019، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجد، 11، العدد 02، 2021، ص 105.

المرحلة الرابعة (2009-2014):

تراجعت قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي مجددا حيث سجل الدولار الواحد ما قيمته 72.65 دج سنة 2009 لينخفض إلى حدود 80.58 دج سنة 2014 وهذا نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي سنة 2008 والتي أثرت على سعر النفط وأدت إلى تراجع أغلب عملات دول العالم على غرار الدينار الجزائري.¹

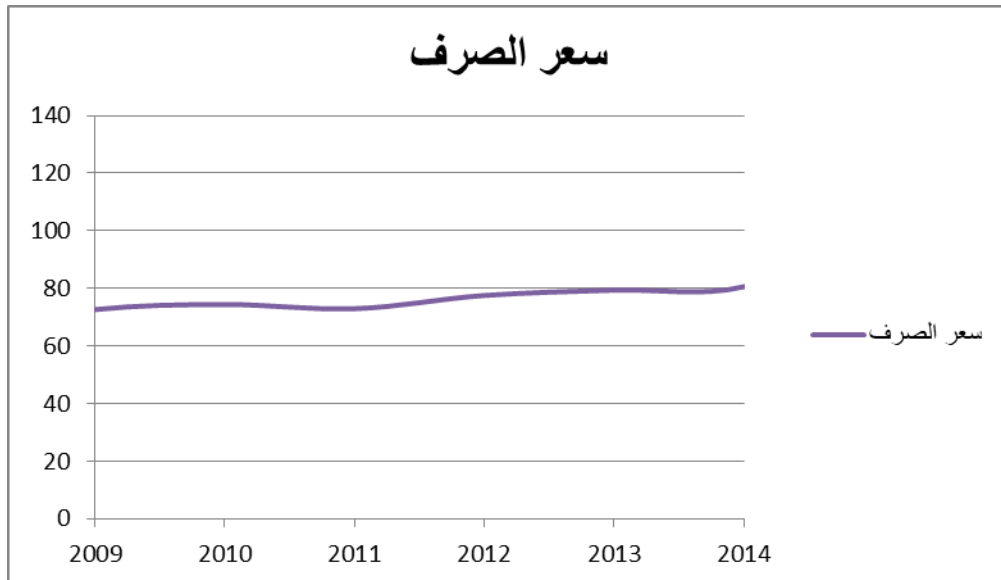
الجدول رقم 04: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (2009-2014):

الوحدة: دج /دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف	72.65	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58

المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر. مرجع سابق.

الشكل رقم (09): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (2009-2014):



المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على الجدول رقم 04.

¹ لحسن دردوري، لخضر لقلطي، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مرجع سابق، ص 134.

المرحلة الرابعة (2015-2020):

عرفت أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار تراجعاً رهيباً حيث انخفضت من 100.69 دج للدولار سنة 2015 إلى 126.78 دج للدولار سنة 2020 ، والتي تعتبر أدنى قيمة لها منذ الاستقلال، ويعتبر هذا التراجع القياسي في قيمة الدينار الجزائري نتيجة حتمية لعدة ظروف أبرزها الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط في هذه الفترة والتي أدت إلى تراجع حاد في مداخيل البلاد من العملة الصعبة، بالإضافة الأزمة الصحية (كوفيد 19) التي اجتاحت العالم والتي أثرت بشكل كبير على اقتصادات أغلب الدول على غرار الاقتصاد الجزائري، مما دفع السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري بهدف كبح النمو المتزايد في قيمة الواردات من السلع. وأهم ما يمكن ملاحظته أن سياسة تخفيض العملة التي تقوم بها السلطات النقدية الجزائرية لم تحقق الذي وصلت إليه قيمة الدينار الجزائري مقابل بقية العملات إلا النتائج المرجوة منها، فبالرغم من الكبير التدهور أن تأثيرها على الاقتصاد كان سلبياً، حيث ارتفعت معدلات التضخم ومستويات الأسعار مما تسبب في انهيار القدرة الشرائية هذا لأن تأثير هذا التخفيض يكون فقط على الواردات من خلال تقليصها، أما تأثيرها كبير في على الصادرات فيكون منعماً لارتكاز الصادات الجزائرية على المحروقات التي يتحدد سعرها في الأسواق العالمية وبالعملة الصعبة الدولار الأمريكي.

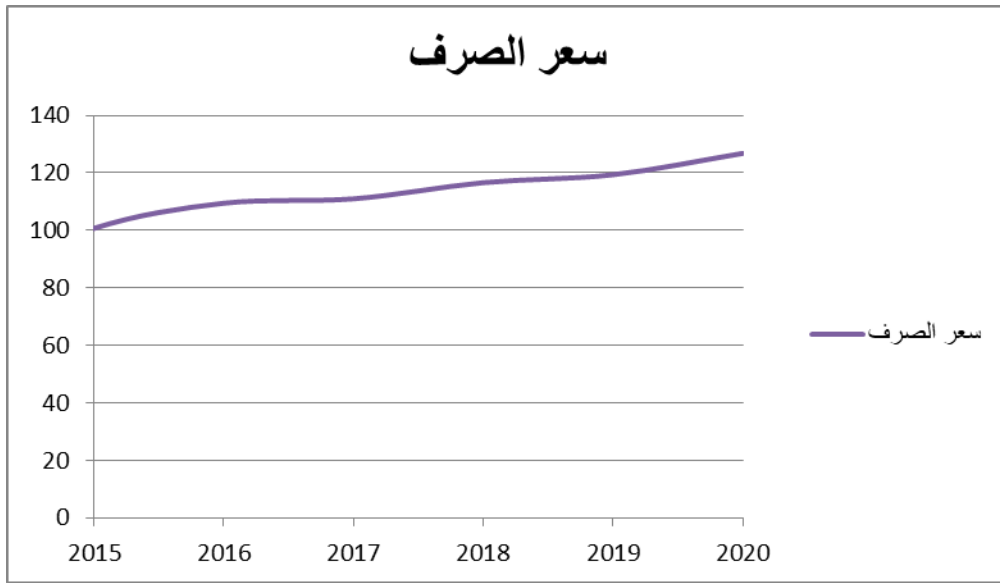
الجدول رقم 05: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (2015-2020):

الوحدة : دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر الصرف	100.69	109.44	110.97	116.59	119.35	126.78

المصدر : من اعداد الطالبين، بالاستعانة بمعطيات بنك الجزائر. مرجع سابق

الشكل رقم 10: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (2015-2020):



المصدر: من اعداد الطالبين ، بالاعتماد على الجدول رقم 05.

وهكذا سمحت لنا هذه المراحل الربع بمعرفة نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي عقت تاريخ الاستقلال بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة، ويعود هذا الربط لتدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت والمرتب بالفرنك الفرنسي وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في اطار نظام الصرف العائم للمدار والمرتب بالدولار الأمريكي نظرا لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97% من صادرات الجزائر تقييم بالدولار ومنه يتحدد سعر الصرف الجزائري تبعا لعاملي العرض والطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لترك عند مستوى مقبول.¹

¹ هجيرة عبد الجليل، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر " -، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011/2012، صص 75-76.

المطلب الثاني : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (1990-2020)

أولا : خلال تسعينات القرن العشرين : من المهم أن نشير إلى أن فترة التسعينات عرفت جهدا مبذولا في اتجاه إصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد برامج إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية. فضلا عن كون الفترة كانت مجالاً لتقلبات اقتصادية عديدة مست مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري. وكانت الإصلاحات تدور في النهاية حول الطريقة المثلى لنقل الاقتصاد الجزائري إلى اعتماد آليات السوق بديلا عن آليات التخطيط المركزي.

ولقد أسفرت هذه الإصلاحات على نتائج هامة على المستوى الكلي يمكن إبرازها فيما يلي:

- العودة الى النمو الاقتصادي ؛

- التحكم في التضخم وتحقيق استقرار الأسعار؛

- إعادة تكوين الاحتياطي من العملة الأجنبية؛

تقليص مخزون الدين الخارجي والوصول بخدماته إلى مستويات مقبولة.

ورغم هذه النتائج فإن هذه الإصلاحات لم تستطع تغيير بنية الاقتصاد الجزائري بحيث لم يستطع التخلص من هيمنة المحروقات عليه على مستوى بنية الناتج المحلي الخام. وهو ما انعكس على وضعية ميزان المدفوعات التي بقيت رهينة تقلبات السوق النفطية .

ونلاحظ انطلاقا من سلسلة موازين المدفوعات ما يلي:

على مستوى الميزان التجاري : نلاحظ أن الميزان عرف رصيذا موجبا في كان السنوات باستثناء سنة

1994 أين حرف رصيذا سالبا. ويمكن تفسير ذلك بتقسيم المرحلة إلى فترتين:

الفترة 90-94 : في هذه الفترة مسجل تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات

النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا.

كان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى

1993 ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9.2 مليار دولار. وفي ظل هذه الأوضاع حافظ الميزان التجاري

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات 1990-2020

على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان التجاري عجزا وصل إلى 0.3 مليار دولار .

الفترة 95-99: نلاحظ في هذه الفترة الارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1998 . وكان ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط على التوالي إلى 17,6 و 8، و 19 و 21,7 دولار للبرميل الواحد هذا ما جعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997 إلى ما يقرب 14 مليار دولار .

وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية. ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول .

ونظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998 إلى 12,94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 مليار وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع للأسعار الداخلية للواردات، مما أدى إلى تراجع الطلب عليها، وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض، تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملات تجارية.

وكان لهذه الظروف أثر إيجابي على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0.2 مليار دولار سنة 1995 إلى 69، 5 مليار دولار سنة 1997 ويبقى رصيد سنة 1998 متأثرا بتراجع الصادرات حيث تراجع الفائض فيها إلى 1.28 مليار دولار، ليرتفع مرة أخرى إلى 3.36 مليار دولار سنة 1999.

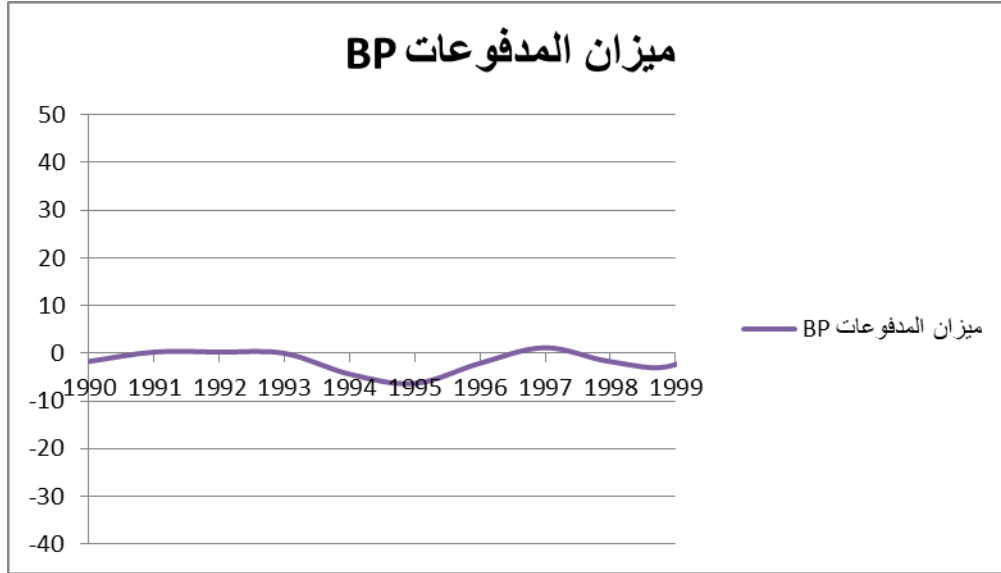
الجدول رقم 06: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (1990-1999):

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ميزان المدفوعات	1.71	0.26	0.23	0.01	4.38	6.32	20.9	1.16	1.74	2.38

المصدر : من اعداد الطالبين ،بالاعتماد على بيانات من بنك الجزائر. متاح على الرابط <https://www.bank-of-algeria.dz> ، تاريخ الزيارة يوم: 2023/06/05 على الساعة 15:18.

وهذه المرحلة يوضحها الشكل البياني التالي :

الشكل رقم 11: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (1990-1999):



المصدر : من اعداد الطالبين بلا اعتماد على بيانات الجدول رقم 07، واستخدام EXCEL

على مستوى صافي خدمات غير العوامل ودخل العوامل ومدفوعات الفوائد : سجلت خدمات غير العوامل وضعاً شبيهاً مستقرّاً تراوح في عمومها ما بين (1) و (- 1,84) مليار دولار كصافي سلبي يعكس أن مستوى التدفقات الخارجية من الجزائر أكبر من تلك الداخلة إليها، وهذا يؤشر على الطبيعة المختلفة للعلاقات المالية للجزائر مع الخارج. ذلك أن التدفقات الداخلة بالكاد وصلت مليار دولار خلال طول الفترة، لنجد الخارجة وصلت إلى 2.56 مليار دولار.

ونسجل نفس الاختلال على مستوى دخل العوامل، ذلك أن حجم التوظيفات المقيمة في الخارج ضئيلة بالمقارنة مع حجم التوظيفات الأجنبية بالنظر إلى عجز رأس المال المحلي على المنافسة في مجال التوظيف في الخارج. ومثل هذا الوضع يعكس حجم التسرب والتحويل العكسي للموارد تجاه الخارج، خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات.

تجاوزت المداخيل المحولة إلى الخارج حدود المليارين في حين أن الداخلة لم تستطع تجاوز ربع المليار في أفضل الأحوال باستثناء سنة 1998 . وإذا أضيف إلى هذا التحويل مدفوعات الفوائد على القروض التي وصلت 2.4 مليار دولار (نتيجة عملية إعادة الجدولة) لتعرف بعد ذلك عودة إلى الارتفاع ، سنة 1992

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات 1990-2020

لتعرف تراجعاً في السنوات 1993 و 1994 و 1995. تعكس هذه الوضعية حالة من الاستنزاف للاقتصاد الجزائري يمتص الجهود المحلية للإنتاج وثمار التصدير.

على مستوى ميزان حساب رأس المال : عرف ميزان حساب رأس المال تدهوراً من سنة 1990 إلى 1991- ليتحسن بالرغم من رصيده السلبي سنتي 1992 م 1993 ، ليدخل مرحلة التناقص سنتي 1995-1994 ليعرف نوعاً من التحسن في السنوات اللاحقة، ويعزى هذا التحسن إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، ولقد كان هذا التحسن محسوساً، حيث قدر ب 0.8 مليار دولار ما بين 1995-1996 و 1,01 مليار ما بين 1996 - 1997 ليتعزز أكثر سنة 1998 ويصل إلى 1.63 مليار دولار.

على مستوى الاحتياطات الخارجية الرسمية : لقد شككت الاحتياطات الخارجية في بداية التسعينات تهديداً كبيراً للاقتصاد الجزائري، إذ نزلت في سنة 1990 إلى أقل من شهر واردات، وكان هذا يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري والناجئة عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة إلا أنه بعد إعادة جدولة الدين الجزائري وبدءاً من سنة 1996 بدأ تحسن محسوس في مستوى الاحتياطات بلغ أوجه سنة 1997 ، إذ وصل إلى 12 شهر واردات تقريباً، إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر على هذه الاحتياطات بالانخفاض بنسبة 15% حيث تم استخدامها لمواجهة الالتزامات الخارجية للجزائر.

يتوقف مستوى الاحتياطات الخارجية في الجزائر على ثلاثة عوامل رئيسية هي : حجم المداخيل من الصادرات النفطية، مستوى خدمات الدين الخارجي السنوية والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

بقي لنا أن نشير في الختام أن الميزان الكلي عرف وضعية غير مستقرة. انتقل فيها من الفائض إلى العجز، إلا أن أسوأ سنتين في هذه الفترة كانتا 1994 و 1995 أين بلغ العجز على التوالي 4.4-

6.6 مليار دولار أمريكي. وهي السنوات ، التي انخفض فيها سعر البرميل من النفط بشكل حاد

ثانياً : تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000-2020 تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

المرحلة (2000-2008):

عرفت هذه المرحلة فائضا معتبرا ومستمرًا ومتزايدًا لميزان المدفوعات باستثناء سنتي 2001 و 2002 والتي عرف فيها تراجعًا كبيرًا، حيث سجل ميزان المدفوعات سنة 2000 ما قيمته 7.57 مليار دولار لينخفض سنتي 2001 و 2002 مسجلًا على التوالي 6.19 و 3.66 مليار دولار نتيجة تراجع أسعار النفط بفعل الأوضاع التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2001 والتي أثرت بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية الخارجية لمختلف دول العالم، ليعرف ميزان المدفوعات بداية من سنة 2003 وإلى غاية 2008 فائضا قياسيًا، حيث سجل ما قيمته 7.47 مليار دولار سنة 2003 ليرتفع إلى حدود 16.94 مليار دولار سنة 2005 ثم 36.99 مليار دولار سنة 2008، وهذا راجع إلى الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار النفط والتي تترتب عنها تزايد الصادرات النفطية الجزائرية.

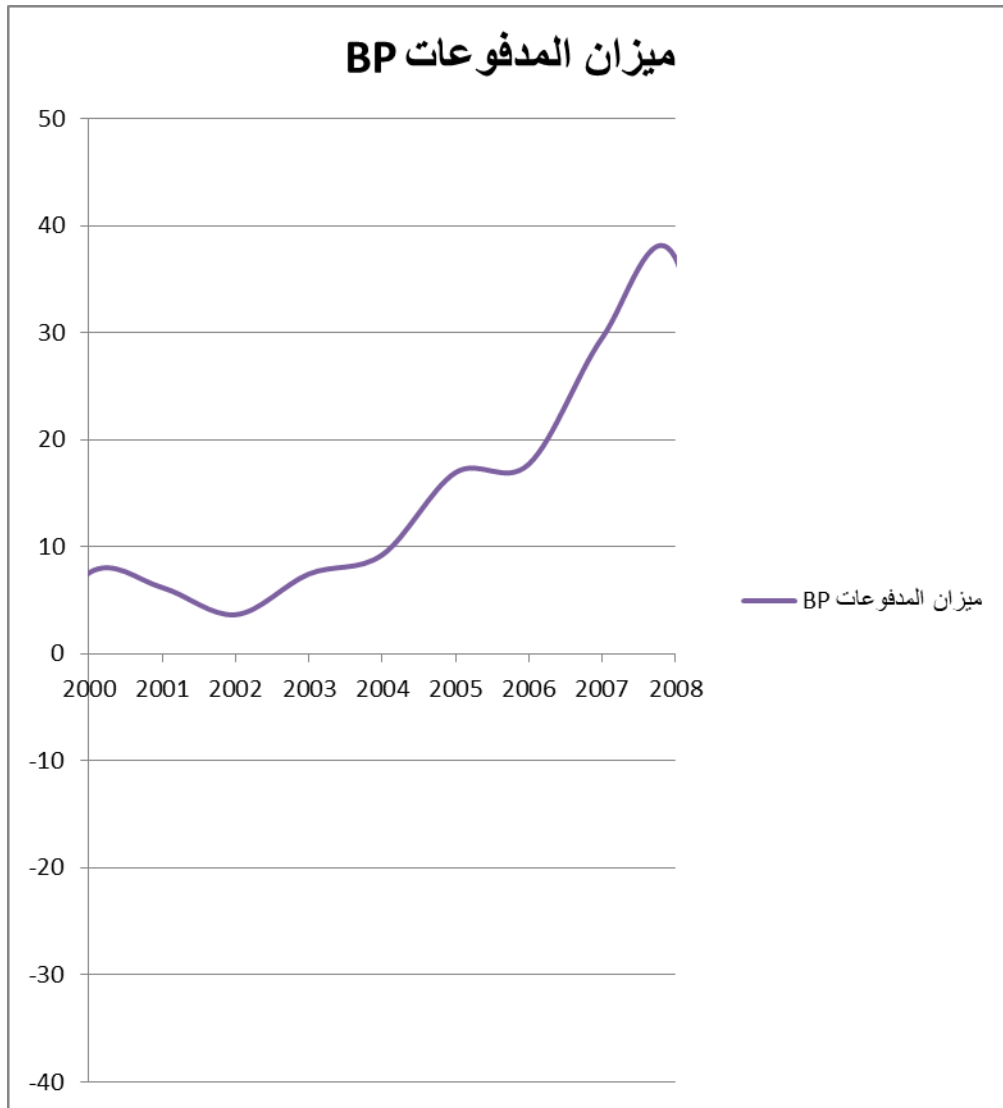
الجدول رقم 07 : : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (2000-2008):

الوحدة : دج/ دولار

لسنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	1.694	17.73	29.53	36.99

المصدر : من اعداد الطالبين ، بلاعتماد على بيانات من بنك الجزائر. مرجع سابق.

الشكل رقم 12: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (2000-2008):



المصدر: من اعداد الطالبين بلا اعتماد على الجدول 07، واستخدام EXCEL

المرحلة الثانية 2009-2012:

خلال هذه الفترة شهد ميزان المدفوعات في الجزائر نوعا من التذبذب، حيث سجل سنة 2009 تراجعا كبيرا مقارنة بسنة (2008) وصل إلى 3.86 مليار دولار وهذا نتيجة تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة العالمية أزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى انخفاض حاد في أسعار النفط، ليعاود ميزان المدفوعات الارتفاع من جديد بداية من سنة 2010 مسجلا 15.58 مليار دولار. ثم 20.14 مليار دولار سنة 2011 هذا التحسن في وضعية ميزان المدفوعات إلى الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار النفط في هذه الفترة ويرجع والتي ساهمت بشكل كبير في تراكم الاحتياطات الرسمية للصرف في الجزائر، لينخفض ميزان المدفوعات بشكل طفيف سنة

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات 1990-2020

2012 مسجلا 12.06 مليار دولار نتيجة الارتفاع القوي لواردات السلع الاستهلاكية للسنة الثانية على التوالي (سنتي 2011 و 2012) بعد الاستقرار النسبي المسجل خلال الفترة 2008-2010.

الجدول رقم 08 : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين 2009-2012

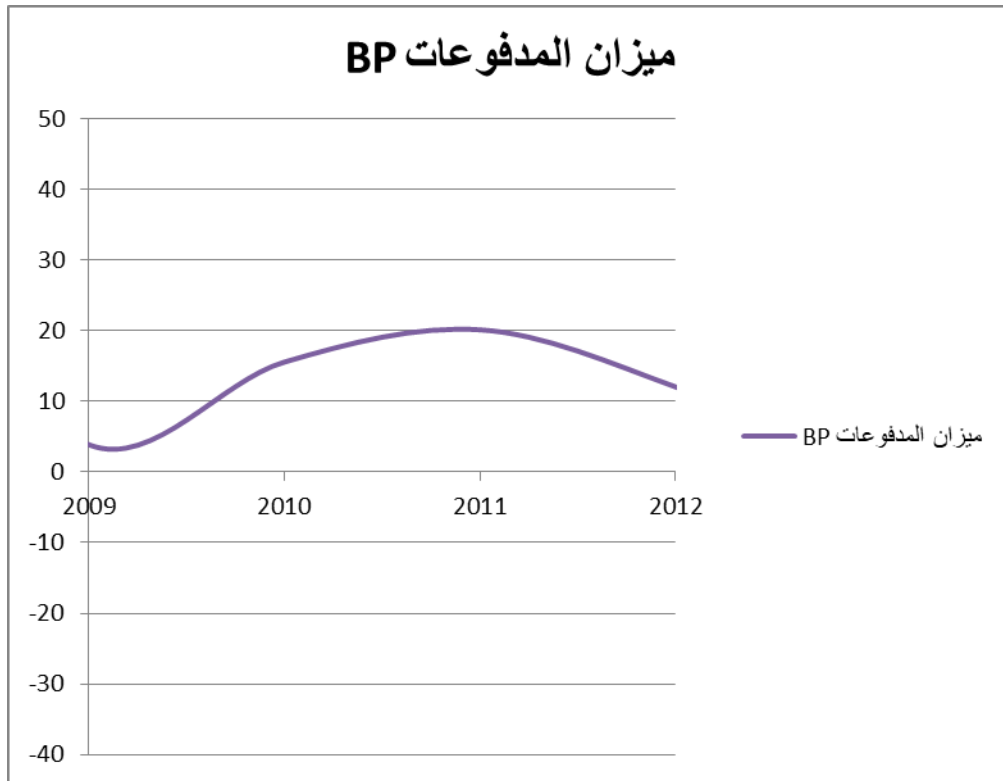
الوحدة : دج/ دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012
ميزان المدفوعات	3.86	15.58	20.141	12.057

المصدر : من اعداد الطالبين ، بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر. مرجع سابق.

ونوضح هذه المرحلة في الشكل البياني أسفله :

الشكل رقم 13 : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين 2009-2012



المصدر : من اعداد الطالبين ، بالاعتماد على الجدول 08 ، واستخدام EXCEL

المرحلة الثالثة (2013-2020):

شهد ميزان المدفوعات في الجزائر عجزا حادا، حيث سجل سنة 2013 ما يقارب 0.13 مليار دولار ليتراجع بشكل كبير سنة 2015 مسجلا 27.54 مليار دولار ثم 26.03 مليار دولار سنة 2016، ويعود هذا العجز في ميزان المدفوعات إلى المستوى المتدني نسبيا للأسعار النفط وإلى قلة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وكذا إلى المستوى المرتفع جدا للواردات من السلع والتي تزايدت بنسبة تفوق 40% بين سنتي

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات 1990-2020

2010 و 2014¹، ليعرف ميزان المدفوعات بداية من سنة 2017 تحسنا نسبيا مع بقاءه في وضعية العجز مسجلا ما قيمته 21.76 مليار دولار ثم 15.82 مليار دولار سنة 2018 وهذا بفضل الزيادة التي عرفتتها إيرادات الصادرات من المحروقات بسبب انتعاش أسعار النفط رغم انخفاض الكمية المصدرة، بالإضافة إلى الانخفاض المعتبر الذي عرفته الواردات من السلع سنتي 2017 و 2018 و 2019 مقارنة بسنة 2016²، ليرتفع عجز ميزان المدفوعات مجددا سنة 2020 مسجلا 16.37 مليار دولار نتيجة آثار الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19) على الاقتصاد العالمي عموما وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، ضف إلى ذلك قلة الطلب العالمي على النفط مما أثر بشكل مباشر على نشاط قطاع المحروقات. ويمكن القول أن تطورات العالم الخارجي تلعب دورا مهما في استقرار الاقتصاد الجزائري نتيجة السيطرة الكاملة لقطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 90% مما يعني أن الاقتصاد الجزائري يبقى ذو هشاشة كبيرة وأن وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر تبقى مرهونة بصفة مباشرة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، أي أن السياسة الاقتصادية في الجزائر تبقى غير قادرة على تحسين وضعية ميزان المدفوعات والمحافظة على استقراره رغم الإصلاحات الاقتصادية المتتالية.

الجدول رقم 09: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (2013-2020):

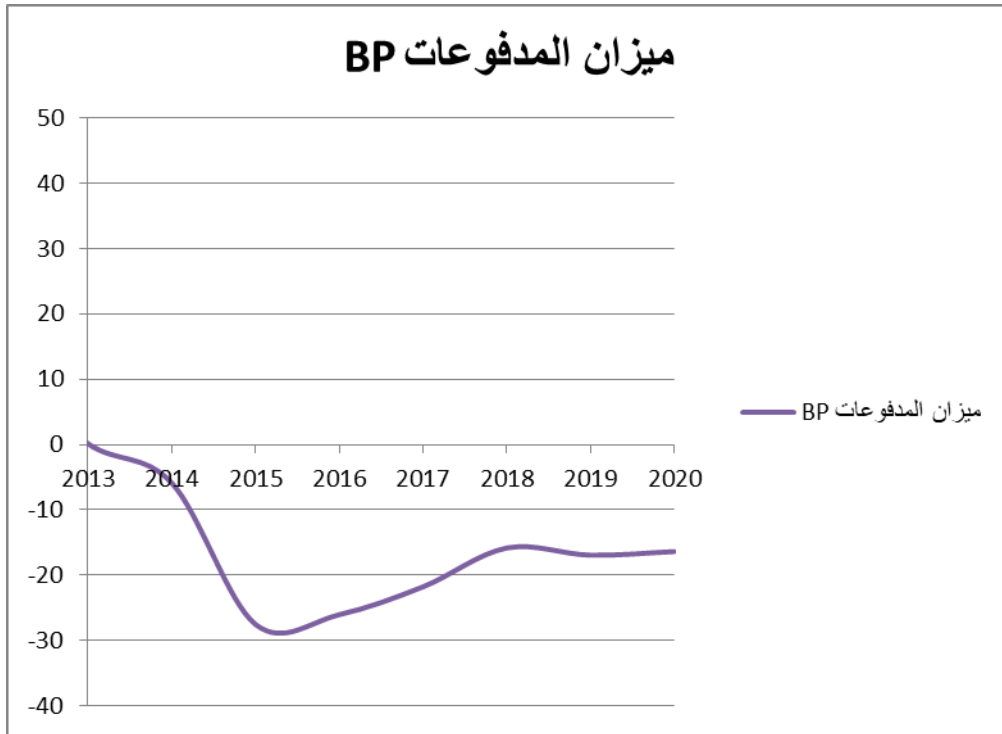
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ميزان المدفوعات	0.133	5.881	27.54	26.03	21.76	15.82	16.93	16.37

المصدر : من اعداد الطابين ، بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، مرجع سابق

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي الجزائر، التقرير السنوي 2018، ص 39.

² نفس المرجع، ص 42.

الشكل رقم 14: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين (2013-2020):



المصدر : : من اعداد الطالبين ، بلاعتماد على الجدول 09 ، واستخدام EXCEL

المبحث الثاني: قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990-2020)

تبحث هذه الدراسة التطبيقية عن إبراز اثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على ميزان المدفوعات في الجزائر وذلك خلال الفترة (1990-2020)، وفيما يلي عرض وتعريف للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة:

- **سعر الصرف:** ونرمز له بالرمز EXR، وهو يعبر عن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والذي يشير إلى السعر المحدد بسوق الصرف المسموح به قانوناً، ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً إلى المتوسطات الشهرية (وحدات الدينار الجزائري مقابل العملة الدولار الأمريكي خلال متوسط الفترة)، بيانات هذا المتغير معبر عنها بـ الدينار الجزائري؛

- **ميزان المدفوعات:** يرمز له بالرمز BP، وهو عبارة عن سجل تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة، وتم التعبير عن بيانات هذا المتغير بملايير الدولارات الأمريكية.

ولأجل معرفة تأثير تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر تم استخدام بيانات سنوية تم الحصول عليها من بنك الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، والاعتماد على الأدوات الكمية والقياسية ممثلة في نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، والتي تعتبر من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات والتي تم اقتراحها من طرف Sims سنة 1981¹، حيث يعتمد على نظام معادلاتي يقوم بتفسير كل متغيرة من النظام بواسطة قيمتها السابقة والقيم السابقة لباقي المتغيرات المدرجة في النموذج، والذي يضم متغيرة ميزان المدفوعات BP كمتغير تابع وأسعار الصرف EXR كمتغير مستقل. وسنعمل في البداية على دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة ثم نقوم بإجراء الدراسة التطبيقية وتحليل النتائج المتحصل عليها.

¹Sims, Christopher A, *Macroeconomics and Reality*, Econometrica, 1980, p 1-48.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

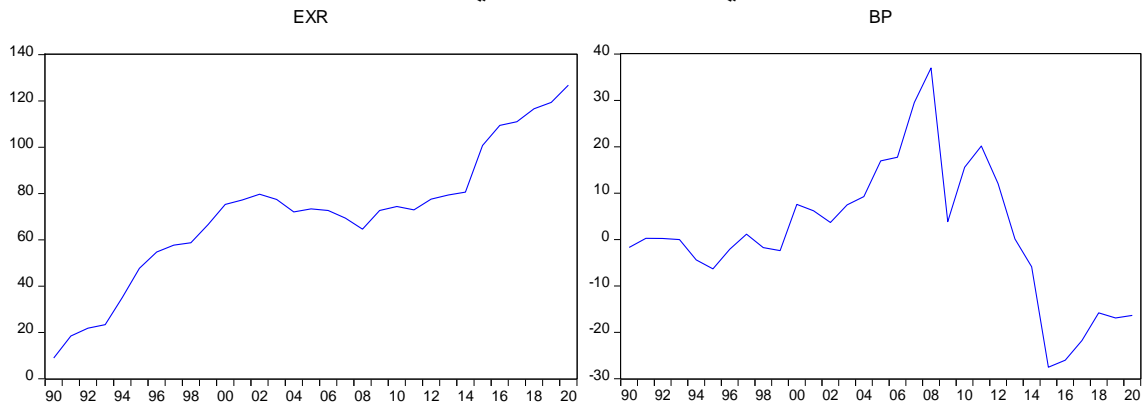
السلاسل الزمنية في أغلب الدراسات القياسية تعاني من مشاكل جذر الوحدة، لهذا وبغرض دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل بحثنا والتأكد من خلوها من هذه المشكلة نستعين بالرسم البياني لكل المتغيرات المدروسة، ثم في خطوة أخرى نحاول استخدام بعض اختبارات جذر الوحدة ممثلة في كل من اختباري ديكي فولر المطور ADF واختبار فيليبس بيرون pp.

01: الرسم البياني لمتغيرات الدراسة:

يبين الشكلين رقم 06 و رقم 07 الرسم البياني لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2020)

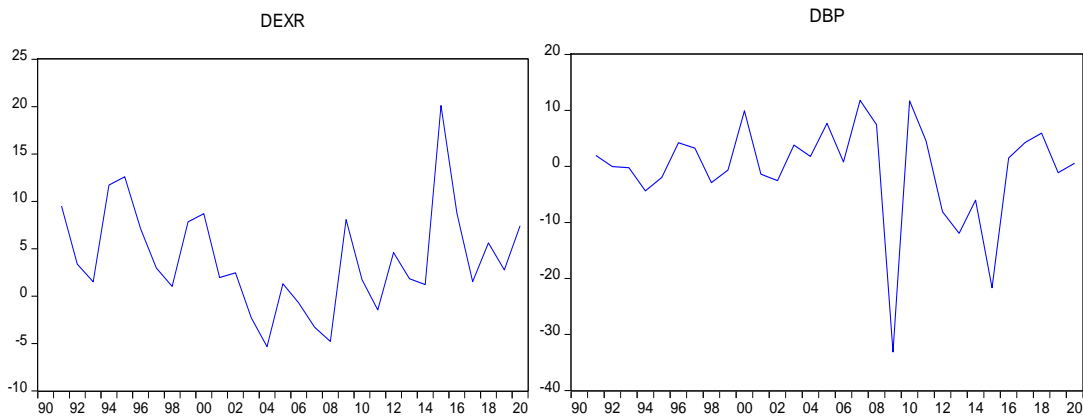
كما يلي:

الشكل رقم 15: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة في المستوى



المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews 10

الشكل رقم 16: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة في الفرق الاول



المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews 10

من خلال النتائج الموضحة في الشكلين رقم 14 ورقم 15 وللذان يوضحان التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2020)، نلاحظ أن المتغيرات تتميز بنوع من التذبذب خلال فترة الدراسة مما يوحي بعدم إستقراريتها في المستوى، وعند اجراء الفروقات من الدرجة الاولى اتضح

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات 1990-2020

أن السلاسل الزمنية مستقرة في الفرق الاول، ولتأكيد هذه النتيجة نستعين باختبارات دالة الارتباط الذاتي واختبارات جذر الوحدة الإحصائية.

02: دالة الارتباط الذاتي (ACF) لمتغيرات الدراسة:

يوضح الشكل رقم تطور دالة الارتباط الذاتي ACF لمتغيرات الدراسة في المستوى والفرق الاول:

الشكل رقم 17 : نتائج دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة في المستوى

Correlogram of BP						Correlogram of EXR							
Date: 05/30/23 Time: 17:20 Sample: 1990 2020 Included observations: 31						Date: 05/30/23 Time: 17:21 Sample: 1990 2020 Included observations: 31							
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1	0.791	0.791	21.336	0.000			1	0.838	0.838	23.958	0.000
		2	0.615	-0.029	34.673	0.000			2	0.690	-0.044	40.732	0.000
		3	0.496	0.050	43.678	0.000			3	0.540	-0.090	51.383	0.000
		4	0.308	-0.252	47.261	0.000			4	0.383	-0.122	56.942	0.000
		5	0.103	-0.189	47.680	0.000			5	0.240	-0.067	59.213	0.000
		6	-0.066	-0.134	47.858	0.000			6	0.131	0.004	59.915	0.000
		7	-0.233	-0.163	50.181	0.000			7	0.070	0.073	60.122	0.000
		8	-0.379	-0.123	56.581	0.000			8	0.016	-0.038	60.134	0.000
		9	-0.449	-0.005	65.971	0.000			9	-0.029	-0.050	60.172	0.000
		10	-0.403	0.219	73.897	0.000			10	-0.045	0.025	60.270	0.000
		11	-0.374	-0.022	81.063	0.000			11	-0.046	0.024	60.377	0.000
		12	-0.408	-0.263	90.008	0.000			12	-0.035	0.029	60.443	0.000
		13	-0.319	0.064	95.808	0.000			13	0.007	0.102	60.446	0.000
		14	-0.225	-0.065	98.847	0.000			14	0.034	-0.037	60.515	0.000
		15	-0.179	-0.076	100.90	0.000			15	0.037	-0.080	60.601	0.000
		16	-0.125	-0.106	101.95	0.000			16	0.030	-0.029	60.661	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews 10

الشكل رقم 18: نتائج دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة في الفرق الاول

Correlogram of D(BP)						Correlogram of D(EXR)							
Date: 05/30/23 Time: 17:29 Sample: 1990 2020 Included observations: 30						Date: 05/30/23 Time: 17:30 Sample: 1990 2020 Included observations: 30							
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1	-0.094	-0.094	0.2941	0.588			1	0.286	0.286	2.7124	0.100
		2	-0.152	-0.162	1.0841	0.582			2	-0.015	-0.106	2.7203	0.257
		3	0.144	0.116	1.8165	0.611			3	0.229	0.291	4.5796	0.205
		4	0.001	0.003	1.8166	0.769			4	0.107	-0.071	4.9996	0.287
		5	-0.114	-0.078	2.3113	0.805			5	0.139	0.209	5.7397	0.332
		6	0.155	0.129	3.2691	0.774			6	0.155	-0.017	6.6967	0.350
		7	-0.013	-0.017	3.2757	0.858			7	-0.163	-0.227	7.8014	0.350
		8	-0.121	-0.067	3.9187	0.864			8	-0.279	-0.251	11.196	0.191
		9	-0.254	-0.328	6.8670	0.651			9	-0.179	-0.179	12.653	0.179
		10	0.026	-0.069	6.8993	0.735			10	-0.106	-0.009	13.190	0.213
		11	0.082	0.056	7.2386	0.779			11	-0.252	-0.224	16.404	0.127
		12	-0.089	-0.037	7.6657	0.811			12	-0.367	-0.183	23.585	0.023
		13	-0.063	-0.074	7.8928	0.851			13	-0.223	-0.007	26.385	0.015
		14	0.051	-0.022	8.0480	0.887			14	-0.117	0.058	27.212	0.018
		15	-0.022	0.070	8.0789	0.921			15	0.059	0.280	27.435	0.025
		16	-0.036	-0.031	8.1662	0.944			16	-0.038	-0.109	27.535	0.036

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews 10

نلاحظ من خلال نتائج الشكلين رقم 16 و رقم 17 أن أغلب قيم دالة الارتباط الذاتي (ACF)

للمتغيرات مرتفعة وتقع خارج حدود مجال الثقة وتتباطأ بشكل ضعيف جدا نحو الصفر، مما يعني

وجود ارتباط قوي بين قيم كل سلسلة من هذه السلاسل، أي أن تطور دالة الارتباط الذاتي يوحي بعدم استقرارية هذه المتغيرات في المستوى. ولكن بعد أخذ الفرق الأول لها نلاحظ أن قيم دالة الارتباط الذاتي (ACF) لهذه المتغيرات أصبحت ضمن مجال الثقة وتباطؤ بشكل متسارع نحو الصفر، مما يوحي بأن هذه المتغيرات مستقرة في الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

03: اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية:

قبل الشروع في تقدير نموذج الانحدار الذاتي، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regressions)، التي تشير إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t,F)، وقيمة معامل التحديد، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل، وسنعمد على اختباري ADF و PP لجذر الوحدة، نتائج هاذين الاختبارين موضحة في الجدول رقم والذي يبين تطابق في نتائج الاختبارين، فالسلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة في المستوى ذلك لأن الاحتمال المرافق للإحصائية المحسوبة لكلا الاختبارين أكبر من 0.05، وعند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى اتضح أن متغيرات الدراسة مستقرة في الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

.CI~(1)

الجدول رقم 10: نتائج اختبارات الاستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
<u>At Level</u>			
		BP	EXR
With Constant	t-Statistic	-1.4584	-1.0137
	Prob.	0.5405	0.7354
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6152	-1.8160
	Prob.	0.7628	0.6717
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5151	2.2170
	Prob.	0.1195	0.9920
		n0	n0
<u>At First Difference</u>			
		d(BP)	d(EXR)

With Constant	t-Statistic	-5.7209	-3.8736
	Prob.	0.0001	0.0062
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7202	-3.7595
	Prob.	0.0003	0.0339
		***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.8017	-2.9568
	Prob.	0.0000	0.0045
		***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
<u>At Level</u>			
		BP	EXR
With Constant	t-Statistic	-1.4941	-0.9704
	Prob.	0.5228	0.7507
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6751	-3.4427
	Prob.	0.7373	0.0692
		n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5464	3.0293
	Prob.	0.1128	0.9989
		n0	n0
<u>At First Difference</u>			
		d(BP)	d(EXR)
With Constant	t-Statistic	-5.7178	-3.9044
	Prob.	0.0001	0.0058
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7159	-3.7953
	Prob.	0.0003	0.0315
		***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.7983	-3.0549
	Prob.	0.0000	0.0035
		***	***

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews 10

04: اختبار التكامل المشترك (Co-integration test):

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات 1990-2020

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية نستنتج أن هناك إمكانية وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، ووفقا لذلك نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك وفق طريقة Johansen كما يلي:

1- تحديد درجة تأخير المسار VAR(P): قبل إجراء اختبار جوهنسن للتكامل المشترك يجب في البداية تحديد درجة تأخير المسار VAR(P)، وهذا بالاعتماد على المعيارين Akaike و Schwarz وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews.10، نتائج التقدير جاءت موضحة في الجدول رقم، حيث نلاحظ أن درجة التأخير المثلى والموافقة لأصغر قيمة للمعايير هي: $P = 1$.

الجدول رقم 11: تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج VAR(p)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: BP EXR						
Exogenous variables: C						
Date: 05/30/23 Time: 17:32						
Sample: 1990 2020						
Included observations: 28						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-240.998	NA	118345.9	17.3570	17.4522	17.3861
1	-176.26	115.60*	1547.8*	13.01*	13.304*	13.106*
2	-175.783	0.78693	2002.657	13.2702	13.7460	13.4157
3	-173.196	3.88033	2246.383	13.3711	14.0372	13.5748
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews 10

2- نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك:

يتميز اختبار جوهنسن عن غيره من اختبارات التكامل المشترك بأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، كما انه يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا واحدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، والجدول رقم يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم 12: نتائج اختبار Johanson للتكامل المشترك

Date: 05/30/23 Time: 17:39				
Sample (adjusted): 1992 2020				
Included observations: 29 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend Series: BP EXR				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.299543	10.64374	15.49471	0.2344
At most 1	0.010943	0.319088	3.841466	0.5722
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.299543	10.32465	14.26460	0.1915
At most 1	0.010943	0.319088	3.841466	0.5722
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values	
Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews 10
 نتائج الجدول أعلاه تؤدي بنا إلى قبول الفرضية المعدومة، وذلك لأن الإحصائية المحسوبة لكل من اختاري الأثر والقيمة العظمى اقل من الإحصائية المجدولة عند مستوى معنوية 5%، أي أنه لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف وبين ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة المدروسة، أي انه يجب علينا تقدير نموذج الدراسة وفق نموذج VAR.

المطلب الثاني: تقدير معادلة المعاملات الديناميكية للنموذج قصير الأجل VAR(1):

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية وعدم وجود علاقات تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة، سنعمل على تقدير معادلة المعاملات الديناميكية للنموذج قصيرة الأجل، والجدول الموالي يوضح نتائج التقدير:

جدول رقم 13: نتائج تقدير نموذج VAR(1)

Vector Autoregression Estimates		
Date: 05/30/23 Time: 17:45		
Sample (adjusted): 1991 2020		
Included observations: 30 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	BP	EXR
BP(-1)	0.823515	-0.175939
	(0.12088)	(0.06605)
	[6.81258]	[-2.66356]
EXR(-1)	-0.012857	0.935812
	(0.06432)	(0.03515)
	[-0.19989]	[26.6269]
C	0.728474	8.683884

	(4.81136)	(2.62909)
	[0.15141]	[3.30300]
R-squared	0.658386	0.968693
Adj. R-squared	0.633082	0.966374
Sum sq. resids	2277.145	679.9346
S.E. equation	9.183611	5.018243
F-statistic	26.01834	417.7199
Log likelihood	-107.5104	-89.38014
Akaike AIC	7.367358	6.158676
Schwarz SC	7.507477	6.298796
Mean dependent	1.383333	72.89967
S.D. dependent	15.16103	27.36636
Determinant resid covariance (dof adj.)		1152.213
Determinant resid covariance		933.2926
Log likelihood		-187.7171
Akaike information criterion		12.91447
Schwarz criterion		13.19471
Number of coefficients		6

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول رقم 08 نستنتج معادلة ميزان المدفوعات بدلالة أسعار الصرف كما يلي:

$$BP = 0.82 * BP (-1) - 0.012 * EXR (-1) + 0.72$$

$$R^2=0.65 \quad Adj. R^2=0.63 \quad F\text{-statistic}=26.01 \quad Proba(F\text{-statistic})=0.0000$$

ومن خلال معادلة ميزان المدفوعات في الأجل القصير يمكن ملاحظة النتائج التالية:

- هناك علاقة طردية بين ميزان المدفوعات وقيمته المؤخرة بسنة واحدة أي زيادة ميزان المدفوعات لسنة ما يتوقع منه استمرار الزيادة في السنة المقبلة، كما أن هناك علاقة عكسية وغير معنوية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، أي أن ميزان المدفوعات الجزائري لا يتأثر بتقلبات أسعار

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات 1990-2020

الصرف في الأجل القصير. لان الاقتصاد الجزائري ريعي يتأثر بتقلبات أسعار البترول في الاسواق العالمية.

- قيمة إحصائية فيشر $F=26.01$ باحتمال مرافق $(Prob=0.0000)$ ، وهي أقل من 0.05 ، مما يعني رفض الفرضية المعدومة وقبول الفرضية البديلة، التي تدل على المعنوية الكلية للنموذج المقدر، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد 65% مما يدل على أن النموذج ككل مقبول إحصائياً.

المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر VAR(1):

بعد القيام بتقدير نموذج $VAR(1)$ نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من مدى صلاحية النموذج المقدر ودقة النتائج المحصل عليها، كالاتي:

01: دراسة الارتباط الذاتي لبواقي نموذج VAR(1):

لأجل التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي نموذج $VAR(1)$ ، سنستعمل اختباري LM TEST وBox-Pierce/Ljung-box، نتائج هاذين الاختبارين موضحة في الجدولين رقم 03 و04 كما يلي:

جدول رقم 14: نتائج اختبار LM TEST

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 05/30/23 Time: 17:53						
Sample: 1990 2020						
Included observations: 30						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	0.911349	4	0.9229	0.225276	(4, 48.0)	0.9230
2	4.699621	4	0.3195	1.207928	(4, 48.0)	0.3197
3	2.519528	4	0.6411	0.633166	(4, 48.0)	0.6413
4	5.246449	4	0.2629	1.356151	(4, 48.0)	0.2631
5	6.667727	4	0.1545	1.749229	(4, 48.0)	0.1547
6	7.252891	4	0.1231	1.914408	(4, 48.0)	0.1233
7	3.002011	4	0.5575	0.758174	(4, 48.0)	0.5576

8	3.969493	4	0.4102	1.012582	(4, 48.0)	0.4103
9	4.136154	4	0.3879	1.056916	(4, 48.0)	0.3881
10	3.015760	4	0.5552	0.761755	(4, 48.0)	0.5553

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews 10

جدول رقم 15: نتائج اختبار Box-Pierce/Ljung-box

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: No residual autocorrelations up to lag h					
Date: 05/30/23 Time: 17:57					
Sample: 1990 2020					
Included observations: 30					
Lags	Q-Stat	Prob.*	Adj Q-Stat	Prob.*	df
1	0.788696	---	0.815893	---	---
2	5.749953	0.2186	6.131525	0.1895	4
3	8.443345	0.3914	9.124183	0.3319	8
4	13.38051	0.3420	14.82091	0.2514	12
5	19.93656	0.2231	22.68818	0.1223	16
6	25.02592	0.2004	29.04987	0.0868	20
7	27.58265	0.2780	32.38474	0.1177	24
8	30.17721	0.3548	35.92278	0.1446	28
9	33.67166	0.3865	40.91485	0.1342	32
10	36.18117	0.4602	44.67911	0.1520	36
*Test is valid only for lags larger than the VAR lag order.					
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews 10

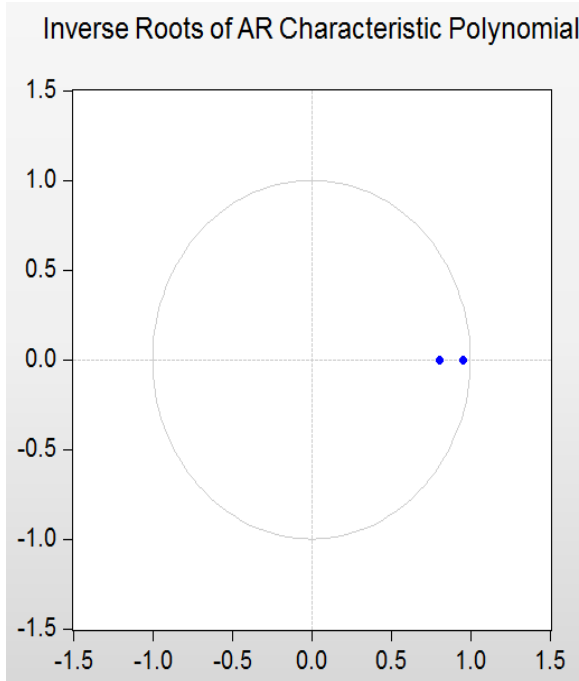
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات 1990-2020

من خلال نتائج الجدولين أعلاه رقم.....و.....، نلاحظ أنه والى حدود درجة تأخير قدرها 10 أن القيمة الاحتمالية للإحصائية المحسوبة لكلا الاختبارين أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه نقبل الفرضية المعدومة الفائلة بعدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي.

02 : دراسة استقرارية النموذج VAR(1):

لأجل دراسة مدى استقرار النموذج المقدر نعتمد على اختبار الجذور متعددة الحدود، وطبقا لهذا الاختبار فإن نتائج شعاع الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا لم يكن هناك جذور تساوي الواحد، والشكل رقم يوضح نتائج هذا الاختبار كالآتي:

الشكل 19: نتائج اختبار الاستقرارية لنموذج VAR(1)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات

برنامج EViews 10

تشير النتائج إلى أن مقلوب جذور كثير الحدود

كلها اصغر من 1 أي تقع داخل الدائرة الوحديّة، مما يدل على استقرار النموذج المقدر.

Roots of Characteristic Polynomial	
Endogenous variables: BP EXR	
Exogenous variables: C	
Lag specification: 1 1	
Date: 05/30/23 Time: 18:01	
Root	Modulus
0.953248	0.953248
0.806079	0.806079
No root lies outside the unit circle.	
VAR satisfies the stability condition.	

المبحث الثالث : التحليل الاحصائي والاقتصادي لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

في الجزائر (1990-2020):

المطلب الاول : تحليل دوال الاستجابة:

ويقصد بدوال الاستجابة تحليل سلوك المتغيرات الداخلية في النموذج نتيجة للصدمات المختلفة التي قد يتعرض لها النموذج، وسنقوم بتطبيق صدمة في متغيرة سعر الصرف في الفترة الأولى ونتتبع أثرها على ميزان المدفوعات على مدى 10 سنوات، نتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل والجدول المواليين, كما يلي:

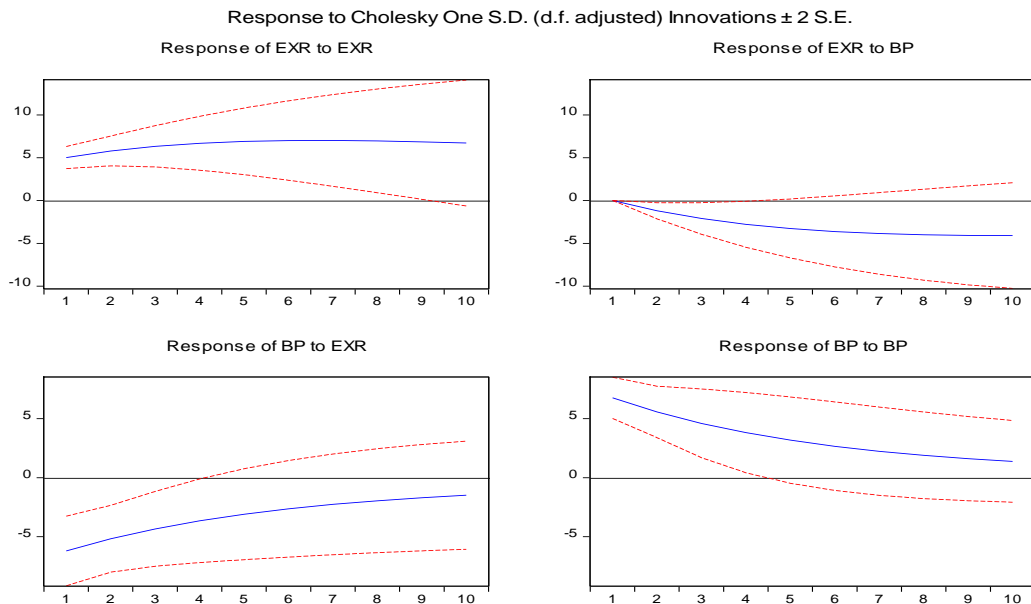
الجدول رقم 16 : تحليل دوال الاستجابة

Response of EXR:		
Per	iodEXR	BP
1	5.018243	0.000000
2	5.789004	-1.190081
3	6.328767	-2.093742
4	6.686140	-2.769127
5	6.900125	-3.262983
6	7.001993	-3.612876
7	7.016785	-3.848976
8	6.964536	-3.995499
9	6.861247	-4.071862
10	6.719674	-4.093622
Response of BP:		
Period	EXR	BP
1	-6.211657	6.764173
2	-5.179913	5.570400
3	-4.340165	4.602610

4	-3.655560	3.817239
5	-3.096372	3.179157
6	-2.638623	2.660036
7	-2.262969	2.237030
8	-1.953803	1.891714
9	-1.698528	1.609224
10	-1.486977	1.377572

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews 10

الشكل رقم 20: تحليل دوال الاستجابة:



المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews 10

يتضح من خلال نتائج الجدول والشكل اعلاه والخاصة بدوال الاستجابة أن حدوث صدمة هيكلية بمقدار انحراف معياري واحد في متغيرة سعر الصرف يخلف أثرا سلبيا متزايدا على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الاستجابة الممتدة على مدى 10 سنوات، حيث تبدي هذه الأخيرة استجابة فورية قدرها 6.21% لتستمر في التزايد إلى غاية نهاية الفترة العاشرة مسجلة استجابة قدرها 1.48%، أي أن العلاقة بن سعر الصرف وبين ميزان المدفوعات في الجزائر علاقة عكسية، وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية ولكنه منطقي جدا في اقتصادات أغلب الدول النفطية النامية ومن بينها الجزائر، ذلك أن اغلب الاقتصاد الجزائري يعتمد وبصفة كلية

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات 1990-2020

على الصادرات النفطية، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات في الجزائر يتأثر بتقلبات أسعار النفط التي تعتبر المصدر الأساسي والوحيد للصادرات الجزائرية دون تأثره بتقلبات سعر الصرف.

المطلب الثاني: تحليل مكونات التباين:

يقصد بتحليل مكونات التباين variance decomposition معرفة نسبة التباين التي تسببها متغيرة ما في نفسها وفي المتغيرات الأخرى، وفي هذه الحالة نقوم بدراسة العلاقة بين سعر الصرف وبين ميزان المدفوعات، نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم كما يلي:

جدول رقم 17: تحليل تباين خطأ التنبؤ لمتغير سعر الصرف وميزان المدفوعات

Variance Decomposition of BP:			
Period	S.E.	BP	EXR
1	9.183611	100.0000	0.000000
2	11.92475	99.99841	0.001588
3	13.49891	99.99492	0.005075
4	14.49673	99.98978	0.010218
5	15.16079	99.98327	0.016729
6	15.61691	99.97570	0.024299
7	15.93779	99.96737	0.032630
8	16.16815	99.95856	0.041444
9	16.33657	99.94950	0.050500
10	16.46185	99.94041	0.059594
Variance Decomposition of EXR:			
Period	S.E.	BP	EXR
1	5.018243	45.74966	54.25034
2	7.753168	57.36944	42.63056
3	10.22490	65.41546	34.58454
4	12.52682	71.02344	28.97656

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات 1990-2020

5	14.66901	75.02677	24.97323
6	16.65115	77.96260	22.03740
7	18.47459	80.17075	19.82925
8	20.14397	81.86928	18.13072
9	21.66648	83.20146	16.79854
10	23.05099	84.26399	15.73601

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews 10

● من خلال نتائج تحليل التباين نلاحظ أن الصدمة في ميزان المدفوعات شكلت ما نسبته 100% من تقلبات ميزان المدفوعات في السنة الأولى ثم تبدا في الانخفاض لتصل إلى 99.98% خلال السنة الخامسة ثم 99.94% خلال السنة العاشرة، عكس سعر الصرف الذي كانت نسبة مساهمته ضعيفة في تفسير تقلبات ميزان المدفوعات حيث بلغت ما قيمته 0.05% خلال السنة العاشرة، وهذا ما يدعم ما تم التوصل اليه في دوال الاستجابة، أي أن تقلبات سعر الصرف في الجزائر لا تؤثر في ميزان المدفوعات الجزائري، أي ان عدم التوازن في ميزان المدفوعات لم يكن بسبب تأثير تقلبات سعر الصرف بل بسبب التقلبات الكبيرة في عوامل ومتغيرات اخرى لم تدرج في النموذج. والتي من اهمها وبرزها تطورات اسعار النفط في الاسواق العالمية.

المطلب الثالث : اختبار Granger السببية:

نتائج تحليل التباين ودوال نبضات الاستجابة تكون حساسة لطريقة ترتيب المتغيرات، لذا قمنا بالاستعانة بطريقة جرانجر للسببية لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، ومن ثم يتم ترتيب المتغيرات على هذا الأساس، نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم، كما يلي

الجدول رقم 18 : نتائج اختبار Granger للسببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/30/23 Time: 18:05			
Sample: 1990 2020			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EXR does not Granger Cause BP	30	0.03996	0.8431
BP does not Granger Cause EXR		7.09457	0.0129

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج EViews 10

من خلال إحصائية فيشر F نقبل وجود سببية بين متغيرة وأخرى إذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 0.05، مما يعني انه لا توجد علاقة سببية تتجه من متغيرة سعر الصرف نحو ميزان المدفوعات، في حين انه توجد علاقة سببية في الاتجاه المعاكس. وهذا مايتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري.

خلاصة الفصل:

لقد كان نظام تسيير العلاقات الاقتصادية و التجارية خاضعا للرقابة التامة للدولة، وهذا ما أدى إلى إعطاء صورة خاطئة للسوق الداخلية التي كانت شبه معزولة عن التأثيرات الخارجية و بالتالي لم يكن باستطاعة سعر صرف الدينار أن يؤثر على تطور الاقتصاد، لأنه كان أكبر من قيمته الحقيقية و هذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج كالسلع و الخدمات في الجزائر مقارنة بالتي تم إنتاجها في الخارج ، و بدأت عملية التخفيض كحتمية لابد منها من أجل تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، قامت السلطات النقدية الجزائرية بتخفيض القيمة الخارجية للدينار و هي تهدف بذلك إلى تحقيق آثار إيجابية بفضل هذا التخفيض.

أدت التعديلات (التخفيض) الى تحسن المؤشرات الاقتصادية في الجزائر منذ منتصف التسعينات، وبعد ذلك تحرير سعر صرف الدينار و هذا ما كان له أثر إيجابي على تحسن الوضع الاقتصادي و عودة تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي.

و ما يزال قطاع المحروقات بشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فهو يساهم بأكثر من 95% إيرادات الصادرات الجزائرية على الرغم من التطور الملحوظ للصادرات خارج المحرقات. ومن خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها و عند استخدامنا لبرنامج eviews وجدنا أن معطياتنا لا تتوافق مع واقع الاقتصاد الجزائري.

الْخَاتَمَةُ

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة طبيعة العلاقة التي تربط سعر الصرف برصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) وللوقوف على أهم محاور الدراسة حاولنا معالجة البحث من خلال جانبين، حيث تطرقنا في الجانب الأول لبعض المفاهيم النظرية المتعلقة بمتغيري الدراسة والعلاقة التي تربطهما، بينما خصصنا الجانب الثاني للدراسة القياسية، والذي أردنا من خلاله إظهار العلاقة التي تربط بين المتغيرين، وبعد هذا الطرح والتحليل الذي قمنا به تمكنا من الخروج بالنتائج التالية:

- أظهرت نتائج اختبارات الاستقرار لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي أنها مستقرة عند إجراء الفرق الأول للسلسلة، كذلك بينت النتائج أن سلسلة رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر غير مستقرة في مستواها الأصلي ولكنها مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

- بينت النتائج الإحصائية لاختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة تزامنية طويلة الأجل بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، وبالتالي لا يمكننا تبني صياغة نموذج تصحيح الخطأ ECM والنموذج الملائم في هذه الحالة هو نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR وأن النموذج الأمثل هو VAR(1).
النموذج المقدر جيد إحصائياً من خلال:

• النموذج المقدر VAR (1) مستقر من خلال اختبار جذر الوحدة لاستقرارية النموذج.

• لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء حسب اختبار LM .

• نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أظهرت أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

- إن حدوث صدمة غير متوقعة في سعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحد، في متغيرة سعر الصرف يخلف أثراً سلبياً متزايداً على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الاستجابة الممتدة على مدى 10 سنوات، حيث تبدي هذه الأخيرة استجابة فورية قدرها 6.21% لتستمر في التزايد إلى غاية نهاية الفترة العاشرة مسجلة استجابة قدرها 1.48%-، أي أن العلاقة بين سعر الصرف وبين ميزان المدفوعات في الجزائر علاقة عكسية.

وبناء على النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- استخدام نتائج الدراسة لمعالجة خلل ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال التحكم في قيمة العملة خاصة في الأجل القصير .

- إدراج عدة متغيرات مع باقي المتغيرات المفسرة والعوامل المؤثرة في أرصدة ميزان المدفوعات التي يمكن إدراجها في النماذج السببية واستخدام هذه النماذج لدراسة ومعالجة الخلل في رصيد ميزان المدفوعات.

- أهمية النموذج المقدر في دراسة العلاقة بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات وقياس وتحديد الأثر المتبادل بينها.

قائمة المرجع

أولاً: الكتب

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
2. أسامة محمد الفولي - مجدى محمود شهاب - الدار الجامعية الجديدة، الطبعة 1997.
3. جون هدسون، مارك هرندي، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض 1987.
4. خالد صافي الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005.
5. دكتور عادل أحمد حشيش، د. عادل احمد حشيش و مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005.
6. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة العامة للكتاب، 1980.
7. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 1999.
8. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 04، 2003.
9. عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد (الدار الجامعة ،بيروت، دون تاريخ)، 1996.
10. عرفان تقى الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان 1999.
11. الغار إبراهيم محمد، سعر الصوف بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة.
12. قريصة صبحي تادرس محمد العقاد مدحت محمد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية (دار النهضة العربية بيروت 1983).
13. الكامل بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف ،مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000.
14. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع، 1999.
15. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

16. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
17. محمود يونس، و محمد مبارك عبد النعيم، أساسيات علم الاقتصاد، (الدار الجامعة، بيروت، دون تاريخ).
18. مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية بيروت، 1990.
19. مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية بيروت، 1990.
20. ميراندا زغلول التجارة الدولية، بدون دار النشر مصر 2010.
21. الناشد محمد، التجارة الخارجية و الداخلية، ماهيتها و تخطيطها (منشورات جامعة حلب 1988).
22. ندى عبد المجيد، مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر.
23. نعمت الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. سعدي نعمان، سياسة الصرف في اطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1998.
2. سليمان شيباني سعر الصرف و محدداته في الجزائر (1963-2006)، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر دفعة 2008-2009.
3. هجيرة عبد الجليل، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر " - ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل لاشهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص: مالية دولية ، جامعة تلمسان، 2011/2012.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1. لحسن دردوري، لخضر لقليطي، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 01، العدد 01، 2017.

2. محمد أمين بربري البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، يوم 20 فيفري، 2006 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس الجزائر .
3. نادية العقون، دراسة تحليلية لثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة-حالة الجزائر لفترة 1970-2019، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجد، 11، العدد 02، 2021.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1. سمير فخري، أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، www.iraqiamericanci.org
2. http://www.habtoor.com/thinkingclearly_arabic.
3. <http://www.sahm,trade.com/forex,sight.htm>.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. CLARLES KINDLEBERGER INTERNATIONALE ECONOMOS , 4 TH-ED, 1968.
2. M.BYE ET G.D.STANNE DE BERNIS,UP.
3. Pabentantoine, balance des. painemts. et politique , économique, nothan, france,1996
4. Samuel donalain, économie . internationale, contemporaine,(o.p.u Alger , 1993.
5. Sims, Christopher A, **Macroeconomics and Reality**, Econometrica, 1980.

الملاحق

الملاحق

بيانات الدراسة القياسية

السنوات	ميزان المدفوعات BP	سعر الصرف EXR
1990	-1.71	8.96
1991	0.26	18.47
1992	0.23	21.84
1993	-0.01	23.35
1994	-4.38	35.06
1995	-6.32	47.66
1996	-2.09	54.75
1997	1.16	57.71
1998	-1.74	58.74
1999	-2.38	66.57
2000	7.57	75.26
2001	6.19	77.22
2002	3.66	79.68
2003	7.47	77.39
2004	9.25	72.06
2005	16.94	73.36
2006	17.73	72.64
2007	29.53	69.36
2008	36.99	64.58
2009	3.86	72.65
2010	15.58	74.39
2011	20.141	72.94
2012	12.057	77.54
2013	0.133	79.37
2014	-5.881	80.58
2015	-27.537	100.69
2016	-26.031	109.44

فهرس المحتويات ..

110.97	-21.762	2017
116.59	-15.82	2018
119.35	-16.93	2019
126.78	-16.37	2020

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات بنك الجزائر